الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية

(دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- بلهي ريان
- طلبة إيناس

تحت إشراف:

د. تريرات أيمن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. كيموش بلال	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. تريرات أيمن	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
د. بوناب لطفي	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية

(دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- بلهي ريان
- طلبة إيناس

تحت إشراف:

د. تريرات أيمن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. كيموش بلال	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. تريرات أيمن	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
د. بوناب لطفي	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــــوم التسييـــــــر

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة20أوت1955 - سكيكـــدة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: تويرات أيمن ؛الرتبة العلمية: أستاذ مساعد .

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: "أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية. "

والموسومة بـ: "

من إنجاز الطالب: طلبة إياس والطالب: بلهبي ريان .

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة)؛

القسم: العلوم المالية و المحاسبة.

التخصص: محاسبة و تدقيق

تاريخ المناقشة: 30/06/2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
مكلف بمتابعة ما بعد التدرج والبحث العلمي
أ. بوصبيع ناصر

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

الإهداء:

أهدي هذا العمل:

إلى تلك الجميلة التي أنجبتني وربت على كتفي وقت ضعفي.... إلى "**أمي الغالية**"،

أطال الله في عمرها ورزقها من واسع فضله في الدنيا والآخرة.

إلى من كافح الحياة لأجلنا.... إلى"**أبي الغالي**"، رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة وأسكنه فسيح جناته.

إلى الأقربون للقلب الاتي تسعد حياتي بوجودهن ومن كن سندا لي منذ صغري.... "**إلى خالاتي**"،

أسأل الله أن يحفظهن ويرعاهن.

إلى إخوتي وكل أفراد عائلتي وأقاربي.

إلى من سرنا سويا نشق دروب الحياة...."**إلى صديقاتي وزملائي**".

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى التخرج.... "**إلى أساتذتي الكرام**"،

شكر الله سعيهم وأثابهم خير الجزاء.

إلى كل من ساعدني معنويا ولو بكلمة طيبة أو بدعاء من القلب.

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وانتفع بها وتذكرنا بالدعاء.

ريان

الإهداء:

قال الله تعالى :(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون).

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

أهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .... "**إلى والدي الحبيب**" الذي كان السند والداعم الأول في مسيرتي الدراسية طوال حياتي حفظك الله يا أبي.

إلى ملاكي في الحياة ....إلى معنى الحب والحنان والتفاني....إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ....إلى الغالية على قلبي... "**إلى والدتي الحبيبة**" حفظك الله يا أمي.

إلى إخوتي الأعزاء سبب سعادتي و نجاحي "**عبد الرؤوف، رمزي، سلمى، سيرين**" ، و إلى رفيق دربي الذي ساهم في إسعادي ودعمي .

إلى كل من علمني حرفا منذ بداية مسيرتي الدراسية، و إلى كل صديقاتي العزيزات.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من قريب أو بعيد.

إينـــــــاس

الشكر :

قال تعالى: { رب أوزعني أن أشكر نعمتك الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }.

ولقوله صلى الله عليه وسلم :« لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ».

الحمد لله الذي أحسن خلقنا ومنحنا من النعم مالا تعد ولا تحصى، ومن علينا بنعمة العقل وأنار لنا درب العلم والمعرفة، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نحمده ونشكره حمدا كثيرا مباركا فيه كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي يسر أمرنا وأمدنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر وكامل الامتنان للأستاذ المشرف "**د.تريرات أيمن**" الذي كان أحسن دليل وموجه، والسبب في نجاح هذه المذكرة من خلال متابعته المستمرة للعمل وتوجيهاته القيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على منحهم لنا جزءا من وقتهم الثمين لمناقشة وتقييم هذه المذكرة وإثرائها باقتراحاتهم القيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة المحكمين للاستبيان الذين لم يبخلوا عليها في ضبط عبارات الاستبيان وتصحيحه.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير على كل ما بذلوه من جهود في سبيل إعانتنا على إنجاز هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعمال مختلف المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة لتزويدنا بمعلومات كافية وموثوقة ساهمت في إثراء هذا الموضوع.

إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة.

في الختام شكر الله سعيكم وأثابكم ثوابا حسنا وجزاكم خير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع 87 استبانة على 11 مؤسسة اقتصادية إضافة للجامعة، واستهدفت هذه الدراسة فئة المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية والأكاديميين، وقد تم الاعتماد على استبيان مصمم وفق سلم ليكارت الخماسي لاستقصاء آرائهم، تمت معالجة بياناته باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية Spss، وبالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وخلصت هذه الدراسة بأن للتحفظ المحاسبي أثر معنوي قوي ذو دلالة إحصائية على جودة القوائم المالية. إضافة إلى أن المؤسسات الجزائرية تطبق التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة ما يجعل قوائمها المالية تتسم بالجودة.

الكلمات المفتاحية: سياسات التحفظ المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Abstract:

This study aimed to selected the impact of conservative accounting policies on the quality of financial statements in Algerian business environment, To achieve this objective, 87 questionnaires were distributed to 11 economic institutions in addition to the university, The study targeted accountants, auditors, financial executives and academics category, A questionnaire designed according to Likert's five-point scale was used to collect their opinions, The data was processed using the statistical package program Spss, In reliance on a set of statistical methods, The study concluded that conservative accounting has a strong and statistically significant impact on the quality of financial statements. In addition, Algerian institutions apply conservative accounting contributing to the high quality of their financial statements.

Keywords: Conservative accounting policies, Financial accounting system, Financial statements, Quality of financial statements.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: مفاهيم ودراسات حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	5 – 21
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: عموميات حول التحفظ المحاسبي	7 – 12
المطلب الأول: نشأة وتعريف التحفظ المحاسبي	7 – 8
المطلب الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي	9
المطلب الثالث: أهمية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي	9 – 10
المطلب الرابع: دوافع ومبررات تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي	10 – 11
المطلب الخامس: واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر	11 – 12
المبحث الثاني: جودة القوائم المالية وعلاقتها بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي	13 – 17
المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية	13 – 14
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	14 – 15
المطلب الثالث: معايير قياس جودة القوائم المالية	15 – 16
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية	16 – 17
المطلب الخامس: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية	17
المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	18 – 20
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	19
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	19 – 20
خلاصة الفصل الأول	21

الفهرس

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر أتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية	**22 – 48**
تمهيد الفصل الثاني	**23**
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**24 – 25**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**24**
1. المنهج المستخدم في الدراسة	**24**
2. مجتمع وعينة الدراسة	**24 – 25**
3. طبيعة متغيرات الدراسة	**25**
المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة	**25 – 27**
1. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	**25 – 27**
2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات	**27**
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	**28 – 47**
المطلب الأول: تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة	**28 – 43**
1. وصف خصائص عينة الدراسة	**28 – 32**
2. التناسق الداخلي	**32 – 35**
3. مقياس ليكارت	**35**
4. تحليل محاور الدراسة	**35 – 43**
المطلب الثاني: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها	**43 – 48**
1. اختبار التوزيع الطبيعي	**43 – 44**
2. اختبار فرضيات الدراسة	**44 – 47**
خلاصة الفصل الثاني	**48**
الخاتمة	**49 – 52**
قائمة المراجع	**53 – 56**
الملاحق	**57 – 65**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	20
(1-2)	عينة الدراسة ودرجة الاستجابة	24
(2-2)	وصف عينة الدراسة من حيث الجنس	28
(3-2)	وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	29
(4-2)	وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي	29
(5-2)	وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة	30
(6-2)	وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	31
(7-2)	صدق وثبات أداة الدراسة لمحاور الاستبيان	32
(8-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول	33
(9-2)	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني	34
(10-2)	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	34 - 35
(11-2)	الاتساق الداخلي لكل محور	35
(12-2)	مقياس ليكارت	36
(13-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الأول	36 - 37
(14-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الثاني	37 - 38
(15-2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني	40 - 41
(16-2)	نتائج اختبار Smirnov-Kolmogorov	44
(17-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	45
(18-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	46
(19-2)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	47

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	طبيعة متغيرات الدراسة	25
(2-2)	وصف عينة الدراسة من حيث الجنس	28
(2-3)	وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	29
(2-4)	وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي	30
(2-5)	وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة	31
(2-6)	وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	32

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	58 – 61
02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	61
03	المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان فيها	61
04	وصف عينة الدراسة من حيث الجنس	61
05	وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	61 – 62
06	وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي	62
07	وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة	62
08	وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	62
09	معامل ألفا كرومباخ للمحور الأول	62
10	معامل ألفا كرومباخ للمحور الثاني	62
11	معامل ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان	62
12	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول	62 – 63
13	الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني	63
14	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	63
15	الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان	63
16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتكرارات كل عبارات البعد الأول	63 – 64
17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتكرارات كل عبارات البعد الثاني	64
18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتكرارات كل عبارات المحور الثاني	64 – 65
19	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبيان	65
20	نتائج اختبار Smirnov–Kolmogorov	65
21	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	65
22	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	65
23	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	65

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	معناه باللغة العربية	معناه باللغة الأجنبية
IAS	معايير المحاسبة الدولية	**International Accounting Standards**
IFRS	معايير التقرير المالي الدولية	**International Financial Reporting standards**
SCF	النظام المحاسبي المالي	**Financial Accounting System**
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية	**Statistical Package for the Social Sciences**

مقدمة :

مقدمة :

مرت المحاسبة منذ نشأتها بعدة مراحل حيث كان الهدف منها قديما تحديد صافي المركز المالي للمؤسسة، أما الآن فأصبحت عبارة عن نظام معلومات متكامل يهدف لإنتاج معلومات مالية ذات جودة تساهم في اتخاذ قرارات ملائمة.

فقد شهد العالم مؤخرا انهيار العديد من المؤسسات الكبرى، والسبب الرئيسي في ذلك هو تلاعب الإدارة بقوائمها المالية بهدف استقطاب المستثمرين أو للحصول على قروض، وبالتالي أصبحت هذه القوائم لا تعكس الواقع الاقتصادي لهذه المؤسسات ما يعني فقدانها لجودتها، مم أدى للمطالبة بفرض معايير أكثر صرامة في تقييم الأصول والالتزامات عند إعداد القوائم المالية، وهذا ما يقتضيه مفهوم التحفظ المحاسبي الذي ينص على تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالإيرادات المحتملة حتى تتحقق فعلا.

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا البحثية القديمة والمعاصرة في الوقت نفسه، لما له من دور في الحد من إدارة الأرباح وذلك بهدف إنتاج قوائم مالية أكثر موثوقية.

كذلك هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية، حيث أعطى النظام المحاسبي المالي SCF مرونة للمحاسبين في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، مما أدى إلى زيادة التلاعبات الإدارية ما استدعى ضرورة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الجزائرية للتقليل من إدارة الأرباح وبالتالي ضمان جودة قوائمها المالية.

1. مشكلة الدراسة:

استنادا إلى ما تم ذكره سابقا نصيغ الإشكالية الرئيسية التالية:

– ما هو أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات وجودة القوائم المالية؟

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء وجودة القوائم المالية؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

الفرضيات الفرعية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات وجودة القوائم المالية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء وجودة القوائم المالية.

3. المنهج المستخدم في الدراسة:

بغرض الإحاطة بكل جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة من خلال جمع المعلومات من الكتب، الأطروحات والمقالات، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل بيانات الاستبيان وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

4. **مبررات اختيار الموضوع:**

– الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص.

– الرغبة الشخصية للباحثتين في تقصي واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة القوائم المالية.

– قلة الدراسات المحلية التي تناولت متغيرات الدراسة وهو ما حفزنا لتطبيق هذه الدراسة على بيئة الأعمال الجزائرية.

– الاهتمام العالمي بالتحفظ المحاسبي خصوصا في الآونة الأخيرة بسبب الحاجة الماسة لقوائم مالية متحفظة.

5. أهداف الدراسة:

– التعرف على الإطار النظري للتحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.
– التعرف على أهمية التحفظ المحاسبي ومبررات تطبيق سياساته.

– الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في التعرف على واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ومدى انعكاسه على جودة قوائمها المالية.

6. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في مناقشتها لقضية بحثية معاصرة أثارت جدلا كبيرا في الآونة الأخيرة بين الباحثين وممارسي المهنة، حيث تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة مع التأكيد على قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع، حيث حاولنا تسليط الضوء على واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ومدى مساهمته في إنتاج معلومات مالية ذات جودة.

7. حدود الدراسة: لدراسة هذا الموضوع لابد من رسم حدود لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية على عدد من المؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة.

الحدود الزمنية: في الفترة الممتدة من 2024/4/18 إلى 2024/5/9.

الحدود البشرية: استهدفت هذه الدراسة تحديدا المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية والأكاديميين.

8. صعوبات الدراسة:

– قلة الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

– صعوبة البحث عن التحفظ المحاسبي في الكتب بحكم أنه عنوان ضمني.

– امتناع بعض المؤسسات عن السماح لنا بتوزيع الاستبيان في مؤسساتهم وذلك لالتزام السرية في العمل.

– تماطل بعض الأفراد في الإجابة عن الاستبيان وعدم استلام بعضها.

9. هيكل الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين هما:

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري للدراسة وقد انقسم لثلاثة مباحث، حيث تطرقنا من خلاله للتعريف بمفهوم التحفظ المحاسبي ومفهوم جودة القوائم المالية، كما حاولنا إبراز العلاقة بينهما نظريا، إضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: تم من خلال هذا الفصل توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات في المبحث الأول، في حين اختص المبحث الثاني في عرض نتائج تحليل عينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول: مفاهيم ودراسات حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر القوائم المالية وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فلابد أن تتسم هذه المعلومات بالجودة والنوعية لتساعد الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قرارات ملائمة، فقد وجد في الكثير من الدراسات المحاسبية التي اهتمت بمواضيع جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح أن هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية أعلنت عن إفلاسها بسبب أن قوائمها المالية لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي لهذه المؤسسات، وهو ما شجع المنظمات الاقتصادية، المهنية، العالمية، الوطنية، الإقليمية والمحلية نحو الاتجاه لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، نظرا لأهميته في الحد من عدم تماثل المعلومات والتقليل من إدارة الأرباح. فقد لقي مفهوم التحفظ المحاسبي اهتماما بالغا من قبل المدققين والأطراف ذات المصلحة لما له من دور في إضفاء الموثوقية للقوائم المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

- عموميات حول التحفظ المحاسبي؛
- جودة القوائم المالية وعلاقتها بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي؛
- عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول التحفظ المحاسبي

لقد أصبح التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا من طرف مستخدمي القوائم المالية، خصوصا بعد حالات الإفلاس التي شهدتها العديد من المؤسسات بسبب تضخيم أرباحها، لأن سياسات التحفظ المحاسبي تقدم تقدير معقول للإيرادات والأصول في حالات عدم التأكد.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحفظ المحاسبي

للتحفظ المحاسبي دور فعال في التأثير على جودة القوائم المالية، وبالتالي التأثير على قرارات مستخدميها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على نشأة التحفظ المحاسبي وتعريفه.

1. نشأة التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية القديمة التي ارتبطت بظهور مهنة المحاسبة وبداية ممارستها، حيث بدأ تطبيقه إبتداءا من بداية القرن الرابع عشر[1]، تستخدمه المؤسسات في حالات عدم التأكد لاختيار السياسات المحاسبية، فلو كانت أمام تقديرين محاسبيين فستختار التقدير الأقل تفاؤلا، الذي يفرض أقل مستوى أرباح متوقع[2]. وكان (bliss) أول من قدم تعريفا للتحفظ المحاسبي سنة 1924، مضمونه أنه: "لابد على المؤسسة الاعتراف بالأعباء حتى لو كانت محتملة، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق فعلا"[3]، وقد ظهرت الحاجة للتحفظ المحاسبي خلال أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث انهارت العديد من المؤسسات الكبرى بسبب تضخيم أرباحها، بهدف استقطاب المستثمرين أو للحصول على قروض بنكية، مما أدى إلى ظهور قوائم مالية لا تعكس الوضعية المالية الحقيقية لهذه المؤسسات، لذا وجب على هذه الأخيرة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي لتفادي الوقوع في حالات التقاضي مع المستثمرين أو الدائنين[4].

في عام 1937 قدم (gillert) بحثا علميا أشار فيه إلى جملة من الممارسات المتحفظة، ذكر فيها أنه: "لابد أن تتضمن قائمة الدخل الأعباء المحتملة حتى ولو لم تتحقق فعلا، وأن لا تتضمن إلا الإيرادات المحققة خلال تلك الفترة"، وأشار أحد الباحثين أن ممارسة التحفظ المحاسبي زادت عقب تأسيس مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) سنة 1973.

---

[1] صبرينة شراقة، "**أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018، ص 11.

[2] أيمن تريرات، "**قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022، ص17.

[3] صبرينة شراقة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص12.

[4] أيمن تريرات، "**مرجع سبق ذكره**"، ص17.

2. تعريف التحفظ المحاسبي:

حظي التحفظ المحاسبي باهتمام بالغ من قبل العديد من الباحثين والمهنيين وحتى المنظمات المهنية، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد لهذا المصطلح. وسيتم عرض تعريف التحفظ المحاسبي من عدة نواحي كما يلي:

استخدم رواد المحاسبة قديما مصطلح "الحيطة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبي، وأشاروا إليه بأنه: "الاعتراف بالأعباء المحتملة حتى لو كان السند المؤيد لها ضعيفا أو متوسطا، والاعتراف بالإيرادات الفعلية فقط".[1]

"التحفظ المحاسبي هو المبدأ المحاسبي الذي يفرض على المؤسسة تحميل السنة المالية الحالية كافة الأعباء، سواءا الفعلية أو المحتملة، والأخذ في الحسبان إلا الإيرادات المحققة فعلا".[2]

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) سنة 1980 التحفظ المحاسبي، بأنه: "رد فعل حذر لحالات عدم التأكد، لمحاولة ضمان أن كل المخاطر المتوقعة قد تم أخذها بالاعتبار بشكل كاف".[3]

كما عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1889، بأنه: "عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الإيرادات بأكثر مما يجب، وعدم تقييم الالتزامات أو الأعباء بأقل مما يجب".[4]

أشار (Watts) له بأنه: "وضع متطلبات أكثر تشدداً للاعتراف بالإيرادات مقارنة بالاعتراف بالأعباء".[5]

أما (Basu) فعرفه بأنه: "ميل المحاسبين للاعتراف بالأخبار السيئة بصورة أسرع مقارنة بالأخبار الجيدة".[6]

من التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التحفظ المحاسبي: "هو تعجيل الاعتراف بالأعباء كلها حتى لو كانت محتملة، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات إلى غاية تحققها فعلا".

---

[1] أيمن تريرات، عمار شلابي، "**أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 1، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2022، ص 8.

[2] رضوان دوداح، "**محاضرات في مقياس النظرية المحاسبية والجبائية**"، محاضرات موجهة لطلبة الليسانس والماستر، جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص 15.

[3] Financial Accounting Standards Board FASB (1980), "**Statement of Financial accounting consepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information**", p 7.

[4] خلف الله بن يوسف، عياش زبير، "**قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 1239.

[5] Ross L watts, "**conservatism in accounting part 2: evidence and research opportunities**", work paper, p 2.

[6] عبد العالي مصطفى أبو الفضل، "**أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية**"، مجلة دار المنظومة، المجلد 19، العدد 3، جامعة عين الشمس، 2015، ص 72.

المطلب الثاني: أنواع التحفظ المحاسبي

تعددت تصنيفات التحفظ المحاسبي لكن النوعان الأكثر تداولا لدى المحاسبين والباحثين هما:

1. التحفظ المشروط:

هو تحفظ لاحق، مرتبط بوقوع أحداث أو أخبار، ويقصد به الاعتراف بالأخبار السيئة التي يترتب عنها تدني قيم الأصول في حالة توقع وقوع أحداث غير ملائمة مستقبلا، في حين أنه لا يتم الاعتراف بالأخبار الجيدة في حالة توقع وقوع أحداث ملائمة مستقبلا. ومن أمثلة هذا النوع : تطبيق طريقة تدني قيم الأصول.

2. التحفظ الغير مشروط:

هو تحفظ سابق، لا يرتبط بوقوع أحداث أو أخبار، ويعني الاختيار المسبق للطرق والسياسات المحاسبية التي ينتج عنها انخفاض في القيم الدفترية لصافي الأصول مقارنة بقيمتها السوقية على مدار عمر هذه الأصول، ومن أمثلة هذا النوع : تكاليف البحث والتطوير، تكاليف الاقتراض.[1]

المطلب الثالث: أهمية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

للتحفظ المحاسبي أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

- تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، فكلما قلت هذه المرونة كلما قل تلاعب الإدارة بأرباحها؛
- التقليل من حالات التقاضي التي تقع فيها المؤسسة بسبب تضخيم أرباحها؛ [2]
- التقليل من خطر الإفلاس أو الوقوع في وضعية عدم القدرة على السداد؛
- يستخدم كآلية للحد من عدم تماثل المعلومات وتحقيق التوازن بين المساهمين والمسيرين؛
- يساهم في تخفيض الضريبة الواجب دفعها من خلال الإفصاح عن أدنى حد من الأرباح المتوقعة؛ [3]
- تفادي الإفصاح عن أرباح قد لا تتحقق مستقبلا؛
- المعلومات المتحفظة تعتبر هامش أمان بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛
- الحصول على معلومات مالية تتسم بالجودة والنوعية وتلبي احتياجات المساهمين؛ [4]
- يعتبر أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد، لأنه يساعد المؤسسة في تقدير الإيرادات والأصول؛ [5]

---

[1] أحلام عكسة، "**أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 27.

[2] كوكب هبيثة، زكرياء دمدوم، "**مقاربة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، جامعة الشهيد حملة لخضر(الوادي)، الجزائر، 2022، ص 135.

[3] أيمن تريرات، "**مرجع سبق ذكره**"، ص27.

[4] صبرينة شراقة، "**التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد 1، جامعة الشهيد حملة لخضر (الوادي)، الجزائر، 2018، ص ص 159، 160.

[5] أيمن تريرات، عمار شلابي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص9.

- يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من إدارة الأرباح.[1]

المطلب الرابع: دوافع ومبررات تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

اتفقت العديد من الدراسات على وجود أربعة دوافع للتحفظ المحاسبي نذكرها في الشرح الآتي:

1. الدوافع التعاقدية:

يعتبر التحفظ المحاسبي جزءا مهما في كفاءة العقود والإيفاء بشروطها، حيث نميز نوعين من العقود هما:

1.1. عقود المديونية:

يعني هذا الدافع أن المؤسسات التي تطبق التحفظ المحاسبي هي الأكثر حظا في الحصول على القروض، لأن التحفظ المحاسبي يعتبر من الإجراءات الوقائية بالنسبة للمقرض.[2]

2.1. عقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح:

إن سمعة المدير ومكافآته وسعر أسهم المؤسسة ومستقبلها ستتأثر بنسبة كبيرة بشكل القوائم المالية المفصح عنها وبالعقود المحاسبية، مما يجعل الدوافع الإدارية عاملا يقيد ممارسة التحفظ المحاسبي أو إدارة الأرباح، مما ينعكس بشكل متباين على جودة التقارير المالية.[3]

2. دافع التقاضي:

المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات يؤدي إلى رفع حالات التقاضي على المؤسسة من قبل الأطراف المتعاقدة معها، فالتحفظ المحاسبي يخفض من قيمة الأرباح المفصح عنها.

3. الدافع الضريبي:

تتناسب ضريبة الدخل طرديا مع الأرباح المعلن عنها، فتلجأ المؤسسة لاستخدام التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض الضريبة وذلك بالإفصاح عن أقل قدر من الأرباح.[4]

---

[1] Bilal kimouche, "**Accounting Conservatism:evidence from the Algerian companies"**, journal of economics and applied statistics, volume 17, number 3, University of Skikda, Algeria, 2020, p 26.

[2] إسماعيل قزال، محمد زرقون، "**دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 17.

[3] إسماعيل قزال وآخرون، "**دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص 236.

[4] أيمن تريرات، بلال كيموش، "**العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 241.

4.الدافع التنظيمي:

هذا الدافع يخص الجهات المسؤولة عن وضع المعايير ومراقبة تطبيقها،[1] فإذا كانت هذه السياسات تؤذي إلى المبالغة في تقدير الأرباح فستتعرض هذه الجهات للانتقادات، وبالتالي تلجأ للتحفظ المحاسبي للحفاظ على سمعتها.[2]

المطلب الخامس: واقع تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في الجزائر

أشار النظام المحاسبي المالي لمصطلح التحفظ المحاسبي في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156، بأنه: "تقدير معقول للأصول والإيرادات في ظل ظروف عدم التأكد، بهدف تفادي مخاطر مستقبلية من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، وأن لا تكون هناك مبالغة في تقدير الأصول والإيرادات بأكثر مما يجب، ولا تقليل للالتزامات والأعباء بأقل مما يجب، وأن لا يؤدي تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي لتكوين مؤونات مبالغ فيها".

وقد تضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها ومدونة الحسابات، والتي تضمنت حصرا لسياسات محاسبية متحفظة يمكن عرضها كما يلي:

1. الفصل الأول: المبادئ العامة

1.1. القسم الأول: إدراج الأصول والالتزامات، الأعباء والإيرادات في الحسابات

1.1.1. الأعباء: حسب الفقرة 4.111 : "يترتب عن الأعباء الحالية أو الأعباء المحتملة الناتجة عن أحداث حدثت أو جاري حدوثها تكوين احتياطات، ويتم تحويل هذه الاحتياطات إلى النتائج عندما تزول الأسباب التي أدت إلى تكوينها".[3]

من خلال هذه الفقرة نجد أنه في حالة ما إذا توقعت المؤسسة تحمل عبء معين تقوم بتخصيص احتياط له، وفي حالة لم يتحقق هذا العبء مستقبلا تقوم باسترجاع قيمته في النتائج كأحد سياسات التحفظ المحاسبي.

2.1. القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم

1.2.1. التكلفة التاريخية: حسب الفقرة 1.112: "تستند طريقة تقييم البنود المحاسبية في القوائم المالية إلى التكلفة التاريخية كأحد أهم الخيارات المحاسبية المستخدمة في مفهوم التحفظ المحاسبي".

2.2.1. تدني قيمة الأصول: حسب الفقرة 7.112: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية لابد من استرجاع قيمته بالاعتراف بخسارة قيمة".

[1] أحلام عكسة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 28.

[2] أيمن تريرات، بلال كيموش، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 241.

[3] إسماعيل قزال، محمد زرقون، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 18.

وأشارت الفقرة 8.112 بأنه: "يتم إثبات خسارة قيمة أي أصل بانخفاض قيمته وإدراجها كعبء في حساب النتائج". وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد ألزم المؤسسات بضرورة إثبات خسائر تدني قيم الأصول الغير جارية وهو ما يعتبر جوهر التحفظ المحاسبي.[1]

2. الفصل الثاني: قواعد عامة للتقييم والإدراج في الحسابات

1.2. القسم الأول: التثبيثات العينية والمعنوية

أشارت الفقرة 10.121 بأنه: "إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها المحاسبية الصافية بعد الإهتلاكات، فإن هذه القيمة الأخيرة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة".

تفيد الفقرة 15.121 بأنه: "يتم الاعتراف بمصاريف البحث وتطوير مشروع مولد داخليا كأعباء جارية في حساب النتائج ولا يتم الاعتراف بها كأصل معنوي".

2.2. القسم الثاني: الأصول المالية الغير جارية

"يتم في نهاية كل سنة مالية تقييم التوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان، واختبار تدني قيمتها لإثبات أي خسارة محتملة".

3.2. القسم الثالث: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

حسب الفقرة 5.123: "تقيم المخزونات بتكلفتها أو بقيمة إنجازها الصافية أيهما أقل"، ويقصد بهذه الأخيرة سعر البيع المقدر بعد طرح تكاليف الإتمام و التسويق".

"كما تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتائج، عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من القيمة الصافية للإنجاز".[2]

من خلال هذه الفقرة نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي الخيار بين التكلفة أو السوق أيهما أقل كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية، حيث يتم تسجيلها بأقل من تكلفتها الدفترية أو قيمة إنجازها الصافية، ويسجل النقص في قيمة المخزون كتكلفة في حسابات النتيجة.[3]

---

[1] أيمن تريرات وآخرون، "**التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2021، ص 260.

[2] أحلام عكسة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 31، 32.

[3] إسماعيل قزال، "**دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص13.

المبحث الثاني: جودة القوائم المالية وعلاقتها بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

تدور أهم النقاط الأساسية في هذا المبحث حول مفهوم جودة القوائم المالية وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية

تزايد الاهتمام بجودة القوائم المالية نتيجة توسع المؤسسات وزيادة حجمها، مما يتطلب توفير قوائم مالية ذات خصائص أساسية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القوائم المالية ثم مفهوم جودتها.

1. مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية هي: "عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، هذه البيانات تعرض في مجموعة كشوف وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية، ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة المالية التي ينفذها المشروع خلال فترة محددة، ويستطيع القارئ من خلالها الإطلاع على نتائج أعمال المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي".[1]

عرفت أيضا بأنها: "وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وبالتالي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة الوقتية والملائمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة."[2]

مما سبق يمكننا القول أن: "القوائم المالية هي وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المؤسسة، وأيضا تساعد الأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة".

2. مفهوم جودة القوائم المالية:

هناك العديد من التعاريف المقدمة لمفهوم جودة القوائم المالية نذكر منها:

عرفت جودة القوائم المالية على أنها: "التعبير الحقيقي والوافي عن وضعية المؤسسة، كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم، لتعطي جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرارات، لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات والقرارات المتخذة".[3]

أما (Jonas& Blanchet) فعرف جودة القوائم المالية بأنها: "تعادل مقدار الجودة التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم المالية في ظل توافر المصداقية وما تحققه من منافع لمستخدميها، ويتحقق ذلك

---

[1] كمال دريد آل شبيب، "**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2009، ص ص 68 ، 69.

[2] كمال الدين الدهراوي، " **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 13.

[3] عدي صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، "**قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية**"، مجلة دورية نصف سنوية، المجلد 07، العدد 14، جامعة البصرة، 2013، ص 14.

من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابة القانونية"[1].

وهناك من عرفها على أنها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه القوائم وما تحققه من منفعة لمستخدميها، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريفات وتعد في ضوء مجموعة من العوامل القانونية، الرقابية، المهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها".[2]

بينما يرى جبور بأن جودة القوائم المالية تتحقق عندما: "تتسم بالشفافية والإفصاح الجيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للمؤسسة، بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية".[3]

أما جودة القوائم المالية عند غزالي فهي: "تلك الخصائص الرئيسية التي تجعل من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية سلعة مرغوب فيها من قبل كافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن مكوناتها بطريقة تحقق رغبات مستخدمي تلك القوائم".[4]

مما سبق، يمكن تعريف جودة القوائم المالية على أنها: "مدى توفر الشفافية والإفصاح في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك بما يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى مدى إمكانية الاعتماد على هذه القوائم في اتخاذ مختلف القرارات".

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي الصفات التي تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية وهي كالتالي:[5]

1. الخصائص الأساسية للمعلومة المحاسبية:

1.1. الملائمة: يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار الذي سيتم اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من طرف مستخدم المعلومات، وللملائمة ثلاثة خصائص ثانوية وهي أن توفر المؤسسة المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وأن تتميز بالتغذية العكسية والقيمة التنبؤية.

2.1. الموثوقية: تكون القوائم المالية موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بشكل معقول، ولكي تتسم المعلومات

---

[1] وديع الفريد بطرس، "**قياس أثر المحاسبة عن إستراتيجية التحوط على جودة القوائم المالية**"، جامعة عين الشمس، مصر، 2015، ص 153.

[2] رحمة غزالي، "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية**"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 3، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 6.

[3] "**مرجع نفسه**"، ص 6.

[4] علي سايح جبور، "**التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 57.

[5] رحمة غزالي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 7.

المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوفر ثلاثة خصائص ثانوية أيضا وهي : التمثيل الصادق، وتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني والحياد.

2. الخصائص الفرعية للمعلومة المحاسبية:

1.2. القابلية للمقارنة: تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات بين المؤسسات.

2.2. القابلية للفهم: يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى أن البيانات والمعلومات المعبر عنها في القوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد.

3.2. الثبات: تعتبر خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية، فإذا تغيرت الظروف المرتبطة بأنشطة المؤسسة يمكن أن يحدث تغير في الطرق المحاسبية المطبقة بشرط الإفصاح عن أسباب التغيير.

المطلب الثالث: معايير قياس جودة القوائم المالية

يمكن تحديد معايير قياس جودة القوائم المالية كالتالي:[1]

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيلها لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية. بالرغم من أهمية هذا القياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه نظرا لأن المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل ومرتبطة بدرجة عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

1.2. المنفعة الشكلية: تعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومة عالية.

2.2. المنفعة الزمنية: يعني أن قيمة المعلومات ترتفع كلما كان الحصول عليها سهلا، مثلا: الاتصال المباشر بالحاسب الآلي يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

3.2. المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرفات هذه النتائج.

[1] مؤيد الفضل، عبد النصر نور، "**المحاسبة الإدارية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2002، ص306.

4.2. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكننا تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق أهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس الجودة.

3. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد به أنه الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وتستخدم هذه التوقعات في اتخاذ القرارات والتخطيط، إذ تتمثل جودة المعلومات في قدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية.

4. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بها تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استعمال ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف مما يؤذي إلى زيادة قيمة المعلومات.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية

تتمثل العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية في:[1]

1. الرقابة الداخلية:

تحرص الرقابة الداخلية دائما على التقليل من مخاطر المعلومات، حيث تعزز من اكتمال ودقة المعلومة مما يمنع من إعداد قوائم مالية احتيالية، ولغرض إنتاج معلومات موثوقة وتحقيق أهداف القوائم المالية ينبغي على إدارة المؤسسات تصميم نظام رقابة فعال، لأن جودة الرقابة الداخلية تؤدي إلى معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها على نطاق واسع، فهدف الرقابة الداخلية بحد ذاته هو منع الغش واكتشاف أخطاء القوائم المالية.

2. حوكمة الشركات:

هي مجموعة من الآليات التي تساهم في الحد من إدارة الأرباح وتقليل عدم تماثل المعلومات المفصح عنها بشكل فعال، كما أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يحقق جودة القوائم المالية المنشورة.

3. المعايير المحاسبية:

تعد المعايير المحاسبية بمثابة قيود تحكم سلوك الإدارة في إعداد القوائم المالية، وهذا ما يجعل من المعايير ذات أهمية كبيرة في تنظيم مشكلة الاختيار بين القواعد المحاسبية وإضفاء قدر من الثقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

حيث أن الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية يتجلى من خلال اهتمام أجهزة ومنظمات إصدار المعايير المحاسبية الدولية بتطوير وتحسين هذه المعايير، بهدف تضييق المعالجات المحاسبية البديلة فيها وتوفير معلومات قابلة للمقارنة والحد من التلاعب.

[1] حنان فنور، "**أثر المحاسبة عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، الجزائر، 2022، ص ص 49 ، 52.

4. التدقيق الخارجي:

يعتبر دور المدقق الخارجي جوهريا في تحديد جودة القوائم المالية، خاصة أن الهدف الرئيسي للتدقيق الخارجي هو التخلص من الأخطاء المقصودة والغير مقصودة في القوائم المالية، وبالتالي فإن تحقيق جودة هذه الأخيرة يتطلب على المدقق الخارجي مناقشة مدى جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتقارير مع لجان المراجعة بالاعتماد على معايير التدقيق الخارجية.

5. التدقيق الداخلي:

للمدقق الداخلي دور مهم في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية مما يؤذي إلى تحسين جودتها، وهذا ما ينعكس على علاقة جودة التدقيق الداخلي بجودة القوائم المالية، فإذا كان التدقيق الداخلي يتمتع بالجودة سيؤدي ذلك إلى زيادة الشفافية داخل المؤسسة، وهذا ما يقلل من تلاعب الإدارة بأرباحها وفي نفس الوقت يزيد من جودة القوائم المالية. كما أن التدقيق الداخلي يستطيع تدقيق كل كبيرة وصغيرة تخص عمليات المؤسسة مما يمكنه من تعزيز جودة القوائم المالية.

المطلب الخامس: علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

موضوع التحفظ المحاسبي هو موضوع جدلي بين المحاسبين والباحثين والمدافعين والمعارضين لتطبيقه، وهذا ما يعني أيضا أنه جدلي في تأثيره على جودة القوائم المالية، ونتيجة لذلك حاولت مختلف الدراسات البحث فيما إذا كان يؤثر التحفظ المحاسبي بشكل إيجابي في جودة القوائم المالية بمعنى زيادة الاهتمام بتطبيق سياساته، أو يؤثر سلبا على جودة القوائم المالية فيتم الاستغناء عن هذه السياسات والتقليل من استخدامها عند إعداد القوائم المالية، فتناسبت واختلفت نتائج الدراسات ذات الصلة بموضوع علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية، وانقسمت إلى تيار مؤيد للتحفظ وتيار معارض له، يسرد كل تيار حججه وبراهينه التي يرى أنها تدعم وجهة نظره.[1]

ونظرا لأهمية موضوع التحفظ المحاسبي ولقلة الدراسات التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية على المستوى المحلي، توجهت رغبتنا وميولنا الشخصي للمواضيع المحاسبية فاخترنا هذا الموضوع بغرض فتح باب واسع أمام دراسات وأبحاث تطبيقية أخرى في المستقبل تثري وتغطي الجوانب الأخرى لسياسة التحفظ المحاسبي في قطاعات أخرى.

[1] أيمن تريرات وآخرون، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 261، 262.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سيتم عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وكان لها دور في إثراء الجانب النظري له.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

تعددت الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية نذكر أهمها:

1. دراسة (كوكب هبيثة، 2022): بعنوان "مقاربة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من 85 فرد مكونة من محاسبين ومسيري مؤسسات اقتصادية بولايات الجنوب الشرقي للجزائر، وبالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، توصلت نتائج الدراسة لوجود أثر ملموس ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

2. دراسة (أيمن تريرات، 2021): بعنوان "العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر(دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2014-2019)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك تم اختيار 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة، وتوزيع استبيان على 54 فرد من محاسبين ومدققين ورؤساء مصالح المحاسبة والمالية وحتى الأكاديميين، وبالاعتماد على المنهجيين الوصفي والتحليلي والأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيا بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية، كما بينت النتائج وجود أثر للتحفظ المحاسبي في تقييم الأصول والالتزامات.

3. دراسة (شراقة صبرينة، 2019): بعنوان "أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحفظ المحاسبي على خاصيتي الملائمة والموثوقية للقوائم المالية، من خلال اختبار عينة مكونة من شركات المساهمة الموجودة في ولاية سطيف، حيث تم استقصاء أراء محاسبين ومديري قسم المحاسبة والمالية من خلال استبيان صمم لهذا الغرض، ولتحليل بياناته استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المتغيرين، وأظهرت النتائج بأن للتحفظ المحاسبي أثر إيجابي على خاصيتي الموثوقية والملائمة وبالتالي على جودة القوائم المالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

و من الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع:

1. دراسة (sebrina nurzi, 2019) : بعنوان "analysis of accounting conservatism on accounting policy post implementation of international Financial reporting standard".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحفظ السياسات المحاسبية في إعداد التقارير المالية بعد تقاربها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 75 شركة من شركات التصنيع المدرجة في البورصة باندونيسيا في الفترة الممتدة من 2008-2015، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج باسو (1997) بواسطة نموذج فحص المحافظة المشروطة والغير المشروطة، وتوصلت النتائج إلى رفض السياسات المالية الخالية من التحفظ، وأن التحفظ في مستوى معين لا يزال مطلوبا.

2. دراسة (watts, 2003) :بعنوان "conservatism in accounting part 2: evidence and research opportunities."

تنقسم هذه الدراسة إلى جزئين، حيث يتناول الجزء الأول دوافع ومبررات استخدام التحفظ المحاسبي وآثارها على الجهات المنظمة للمهنة، أما الجزء الثاني فيلخص الأدلة التجريبية لزيادة استخدام التحفظ المحاسبي مع مرور الوقت، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حصول المديرين على حوافز يجعلهم يضخمون في الأرباح، وأن التحفظ المحاسبي يقيد الإفراط في الحصول على المدفوعات الزائدة للمديرين ويساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما توصلت الدراسة بأن المؤسسة تستطيع الحصول على قوائم مالية تتسم بالجودة في حالة ما إذا استخدمت معلومات متحفظة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إن الإطلاع على الدراسات السابقة من أهم خطوات البحث العلمي، حيث أنها تعطينا تصورا حول الموضوع المدروس وتبرز مساهمة الباحثين السابقين الذين تناولوا الموضوع من زوايا مختلفة، وتبين مدى توافق واختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

1. أوجه التشابه:

اشتركت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة من حيث: الهدف، الأدوات الإحصائية المستخدمة، الأنظمة المحاسبية المعمول بها، وبعض النتائج المتوصل إليها. حيث سعت دراستنا وبعض الدراسات السابقة إلى تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية، ومعرفة مدى تأثير تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة قصدية تضم المحاسبين والمدققين ورؤساء مصالح أقسام المحاسبة والمالية والإطارات المالية والأكاديميين، كما أجريت الدراسة الحالية وأغلب الدراسات السابقة في بيئة الأعمال الجزائرية في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، ولمعالجة الموضوع نظريا اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، أما من الناحية التطبيقية فقد اعتمدنا على الاستبيان المصمم وفقا لسلم ليكارت الخماسي،

حيث تمت معالجة بياناته باستخدام برنامج SPss، وتم قياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت أغلب الدراسات إلى أن للتحفظ المحاسبي تأثير واضح على جودة القوائم المالية.

2.أوجه الاختلاف:

ولقد تعارضت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في العديد من النقاط أهمها:

جدول (1-1): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث عينة الدراسة	شملت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات الطابع العمومي والخاص.	شملت شركات المساهمة مثل: دراسة (صبرينة شراقة، 2019)، والمؤسسات العمومية مثل: دراسة (خلف الله بن يوسف، 2021) + (أيمن تريرات، 2021).
من حيث نوع الدراسة	دراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان.	دراسات قياسية مثل: دراسة (sebrina nurzi, 2019).
من حيث هدف الدراسة	معرفة مدى مساهمة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في التأثير على جودة القوائم المالية.	قياس مستوى التحفظ المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة مثل: (خلف الله بن يوسف، 2021).
من حيث الأدوات الإحصائية	تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط لوجود متغيرين.	تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العديد من المتغيرات مثل: دراسة (أيمن تريرات، 2021).
من حيث الأنظمة المحاسبية	تم في بيئة تطبق النظام المحاسبي المالي.	تم في بيئة تطبق معايير التقرير المالي الدولية مثل: دراسة (sebrina nurzi, 2019).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

3. القيمة المضافة :

تهدف الدراسة الحالية لإبراز تأثير تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، وأجريت هذه الدراسة على نطاق صغير من المؤسسات الاقتصادية سواءا العامة أو الخاصة العاملة بولاية سكيكدة بمختلف أنواعها (صناعية، تجارية، خدماتية) للحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لأثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، من خلال التعرف على مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه وأهمية تطبيق سياساته، كما تطرقنا إلى الخصائص النوعية للقوائم المالية، ومعايير قياس الجودة في القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها، وحاولنا أيضا إبراز علاقة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية، كما عرضنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي:

- يساهم التحفظ المحاسبي في إضفاء الموثوقية للقوائم المالية؛
- تتميز سياسات التحفظ المحاسبي بالمرونة في إعداد القوائم المالية؛
- يستخدم التحفظ المحاسبي في الحد من إدارة الأرباح؛
- يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التخفيض من ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛
- أصبح التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية والمدققين الخارجيين.

وسنحاول من خلال الدراسة الميدانية إسقاط جزء من الجانب النظري على الجانب التطبيقي واختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

تمهيد الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نسعى لقياس مستوى تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد طبيعة العلاقة بين سياسات التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية، لهذا تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية التي أجريت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية سكيكدة، حيث تعتبر هذه الدراسة تدعيم للجانب النظري الذي تطرقنا إليه سابقا، وهي تحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة، بالإضافة للاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واستجابتها الفعلية، اختبار الفرضيات إضافة إلى وصف خصائص عينة الدراسة.

ولتحليل ماسبق ذكره، قمنا بإنجاز إستمارة استبيان والتي تتضمن محورين لتقصي أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل لمبحثين نذكرهما فيما يلي:

- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعتبر تحديد المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية خطوة مهمة في الجانب التطبيقي، لكونها تساعد الباحث في تحقيق أهدافه التي حددها مسبقا، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، بالإضافة إلى عرض أدوات وإجراءات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول إسقاط المعارف النظرية على الجانب التطبيقي للدراسة، بالاعتماد على استبيان صمم لهذا الغرض ومعالجة بياناته باستخدام برنامج Spss .

1. المنهج المستخدم في الدراسة:

يتمثل المنهج في الطريق الذي يسلكه الباحث للإجابة على إشكالية الدراسة، وذلك من خلال تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة والبحث عن مسبباتها والعوامل المتحكمة فيها، بغرض استنتاج النتائج وتعميمها على المجتمع الإحصائي ككل. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والذي يتطلب قدر كبير من البيانات لوصفها وصفا دقيقا، ويسعى هذا المنهج لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بهدف استخلاص النتائج.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية العاملين في المؤسسات الاقتصادية العمومية وخاصة الموجودة بولاية سكيكدة. أما عينة الدراسة فاشتملت على 87 استبانة، وزعت على 11 مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي، تجاري وخدماتي، واستهدفت خصيصا المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية وحتى الأكاديميين، وقد تم اختيار هذه العينة القصدية تحديدا لأن أفرادها على إطلاع كاف بموضوع الدراسة ولديهم ما يكفي من التأهيل العلمي والعملي لفهم متطلبات هذا الموضوع. والجدول التالي يوضح نتائج توزيع هذه الاستبيانات:

الجدول (2-1): عينة الدراسة ودرجة الاستجابة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	94	%100
الاستبيانات المستردة	87	%93
الاستبيانات الغير خاضعة للتحليل	0	0
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	87	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

يتبين من خلال الجدول (2-1) أنه تم استرداد أغلب الاستبيانات الموزعة وذلك بنسبة 93%، والتي تمثلت في 87 استبانة كما أنها كانت كلها خاضعة للتحليل بنسبة 100%.

3. طبيعة متغيرات الدراسة:

يتضمن موضوع الدراسة والمتمثل في "**أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية**" متغيرين هما:

- **المتغير المستقل:** يتمثل في سياسات التحفظ المحاسبي.
- **المتغير التابع:** يتمثل في جودة القوائم المالية.

النموذج التالي يوضح ذلك :

الشكل (2-1) : طبيعة متغيرات الدراسة

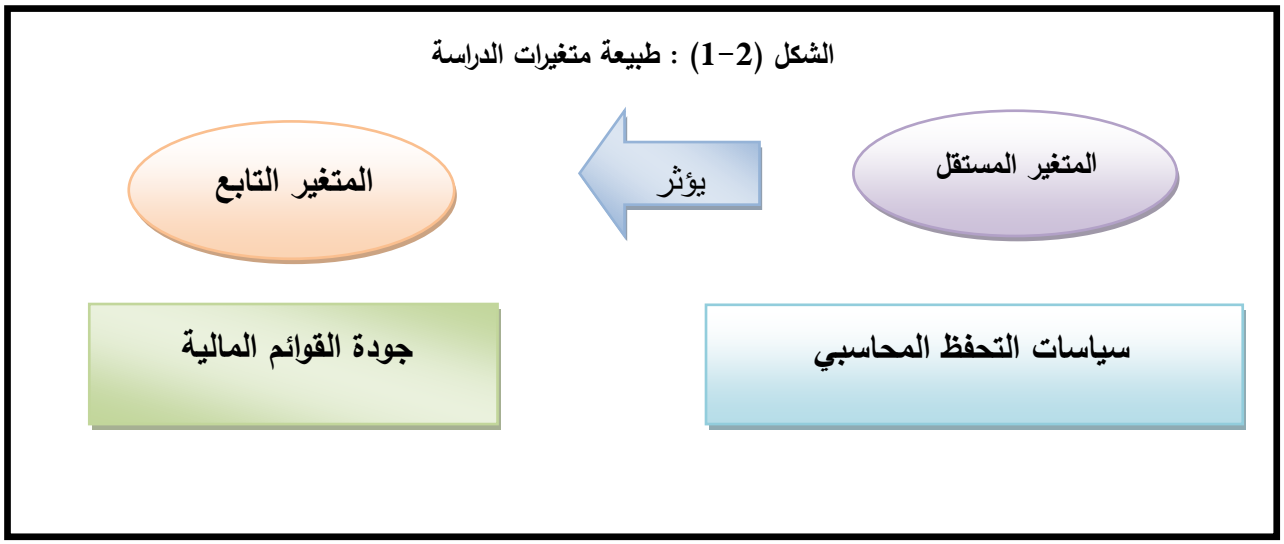

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، إضافة إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها.

1. الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد صمم خصيصا للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة.

1.1. إعداد الاستبيان:

لقد تمت الاستعانة بالجانب النظري للدراسة لإعداد استمارة الاستبيان، إضافة إلى الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع مع الحرص على:

- **الدقة والوضوح في صياغة العبارات:** لكي يفهمها كل المستجوبين بنفس المعنى.
- **الإيجاز والاختصار في العبارات:** لكي لا يمل المبحوث من الإجابة.
- **عدم تكرار نفس العبارات بعدة صيغ.**

إضافة إلى مناقشة البناء الأولي للاستبيان مع الأستاذ المشرف للتأكد من شموليته وتضمنه لجميع المفاهيم التي تعكس متغيرات الدراسة.

2.1. الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

للتأكد من صلاحية الاستبيان وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة تم عرضه على مجموعة من الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، لأخذ آرائهم حول قدرة الاستبيان على قياس متغيرات الدراسة ظاهريا، مدى كفاية العبارات وشموليتها، كما أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار وتم التعديل على الاستبيان بحذف العبارات المكررة واستبدالها بعبارات أخرى ليخرج الاستبيان في شكله النهائي. كما هو موضح في **الملحق رقم (01)**.

3.1. وصف الاستبيان محل الدراسة:

تم تقسيم إستمارة الاستبيان لجزئين، حيث تناول الجزء الأول المعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني فتضمن الأسئلة المتعلقة بالفرضيات وينقسم بدوره إلى محورين هما:

- **المحور الأول: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي** والذي اشتمل على 18 عبارة.
- **المحور الثاني: جودة القوائم المالية** والذي اشتمل على 15 عبارة.

وقد تم تصنيف إجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لسلم ليكارت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

4.1. صدق وثبات أداة الدراسة :

يساهم صدق وثبات أداة الدراسة في زيادة مصداقية النتائج المراد الوصول إليها من خلال أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان والقدرة على تعميمها على مجتمع الدراسة، إضافة إلى القدرة على اختبار صحة الفرضيات، ولتحقيق ذلك تم استخدام معامل ألفا كرومباخ كمؤشر إحصائي يقيس مدى قدرة إعطاء أداة الدراسة لنفس النتائج، أي الحصول على نفس الإجابات إذا ما تم توزيع الاستبيان على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة، ويكون دائما محصور بين 0 و1 وقد قدرت أدنى قيمة إحصائية لمعامل ألفا كرومباخ ب 0.6 كلما اقترب من 1 أو زاد عن 0.6 دل على ثبات أداة الدراسة ومصداقية بياناتها.

جدول (2-7): صدق وثبات أداة الدراسة لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ	الصدق
المحور الأول	18	0.811	0.90
المحور الثاني	15	0.837	0.91
الإجمالي	33	0.893	0.94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين لنا الجدول (2-7) أن معامل الثبات لكل محاور الاستبيان قد تجاوز الحد المقبول والمتمثل في 0.6، حيث كان معامل ثبات المحور الأول 0.811 ومعامل ثبات المحور الثاني 0.837، وقد قدر معامل ثبات الاستبيان ككل ب 0.893، ومنه فإن أداة الدراسة ثابتة وصادقة بدرجة كبيرة وتحقق الغرض الذي وضعت لأجله.

كما نلاحظ أن معامل الصدق لجميع محاور الاستبيان الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرومباخ يفوق 0.9 وهذا يدل على أن إجابة المبحوثين صالحة للدراسة ويمكن الاعتماد عليها. كما هو موضح في **الملاحق رقم (09) (10) (11)**.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

بغرض تحليل البيانات الأولية المجمعة تم ترميز عبارات الاستبيان وإفراغ إجابات المستجوبين في برنامج Spss، ومن ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة؛
- معامل ألفا كرومباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة؛
- معامل الارتباط بيرسون (R) لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمستقل؛
- مقياس ليكارت الخماسي؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة ودرجة الموافقة عليها؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؛
- الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- معامل التحديد (R^2) لمعرفة قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويسمى أيضا بمعامل التفسير.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وسنقوم بإثبات أو نفي فرضيات الدراسة بالاعتماد على اختبار الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الأول: تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل عبارات الاستبيان وعرض اتجاه آراء عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1. وصف خصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرض الخصائص الشخصية للفئة المستهدفة لهذه الدراسة.

1.1. وصف عينة الدراسة من حيث الجنس :

الجدول (2-2): وصف عينة الدراسة من حيث الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	44	%50.6
أنثى	43	%49.4
المجموع	87	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-2) نلاحظ وجود تقارب كبير في عدد الذكور والإناث، إلا أن عدد الذكور كان أكبر من عدد الإناث بنسبة قليلة جدا، حيث بلغ عددهم 44 ذكر بنسبة 50.6% مقارنة بالإناث الاتي كان عددهن 43 أنثى بنسبة 49.4%. كما هو موضح في **الملحق رقم (04)**.

الشكل (2-2): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

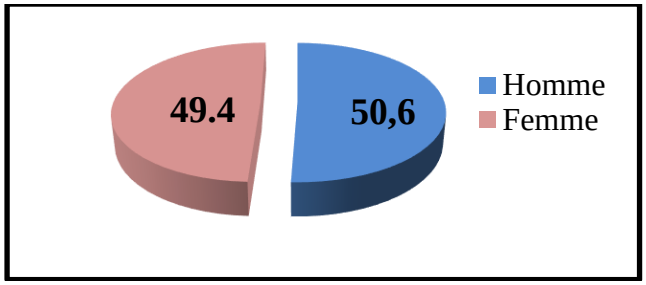

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

2.1. وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي :

جدول (2-3): وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	3	%3.4

تكوين مهني	14	%16.1
ليسانس	43	%49.4
ماستر	22	%25.3
شهادات عليا	5	%5.7
المجموع	87	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول (2-3) أن الفئة الأكبر من العمال متحصلين على شهادة الليسانس والبالغ عددهم 43 عامل بنسبة 49.4% وهي أكبر نسبة، تليها فئة العمال المتحصلين على شهادة الماستر الذين كان عددهم 22 عامل بنسبة 25.3%، ثم فئة التكوين المهني البالغ عددهم 14 عامل بنسبة 16.1%، كما نلاحظ وجود نسبة قليلة من العمال متحصلين على شهادات عليا وكان عددهم 5 عمال بنسبة 5.7%، ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الدكاترة يفضلون التعليم على المهن الأخرى، وأقل فئة كانت فئة الثانوي بنسبة 3.4% وكان عدد عمالها 3.

نستنتج من خلال هذا التحليل أن أغلب عمال هذه المؤسسات متحصلين على شهادة الليسانس والماستر ما يجعلهم مؤهلين علميا لفهم متطلبات هذا الموضوع، ما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة ونجاح الدراسة الميدانية. كما هو موضح في **الملحق رقم (05)**.

الشكل (2-3): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

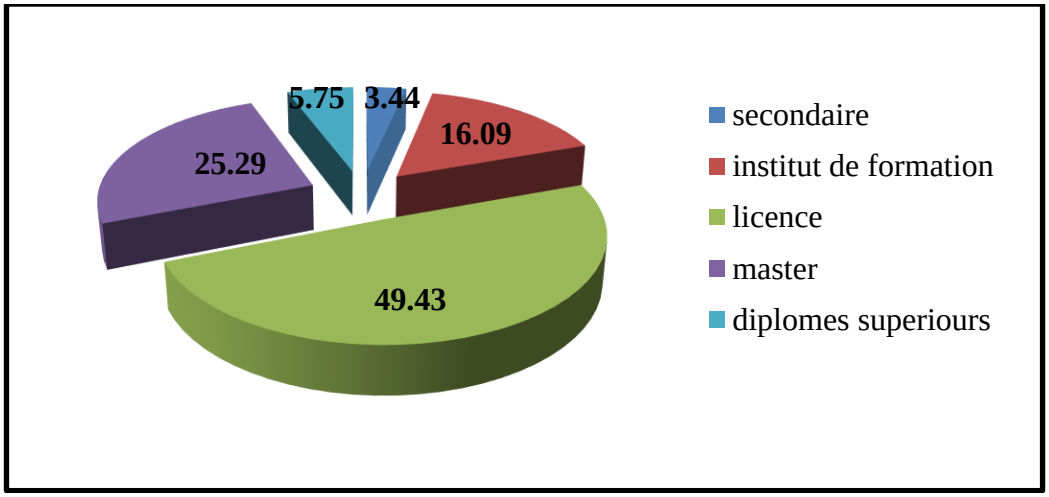

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

3.1. وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي :

جدول (2-4): وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	43	%49.4
إدارة مالية	22	%25.3
إدارة أعمال	1	%1.1
اقتصاد	7	%8

تخصص آخر	14	%16.1
المجموع	87	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول (2-4) أن أغلب العمال متخصصين في المحاسبة والإدارة المالية بنسبة 49.4% و25.3 % على التوالي والذين كان عددهم 43 و 22 عامل، حيث كانا يمثلان 75% من حجم العينة، رغم أن فئة المحاسبة كانت ضعف فئة الإدارة المالية، إضافة إلى وجود فئة متوسطة الحجم متمثلة في العمال الذين درسوا تخصصات أخرى حيث كان عددهم 14 عامل بنسبة 16.1%، ما يؤدي للإجابة على موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، ووجود فئة قليلة من العمال متخصصين في الاقتصاد وإدارة الأعمال، حيث بلغ عددهم 7 عمال وعامل واحد على التوالي بنسبة 8% و 1.1% على التوالي.

ومنه نستنتج أن الفئة المستهدفة لهذه الدراسة هم الأشخاص المتخصصين في المحاسبة بالدرجة الأولى والإدارة المالية بالدرجة الثانية ما يجعلهم يقدمون أجوبة دقيقة لدرايتهم الكافية بالموضوع. كما هو موضح في **الملحق رقم (06)**.

الشكل (2-4): توزيع أفراد العينة من حيث التخصص العلمي

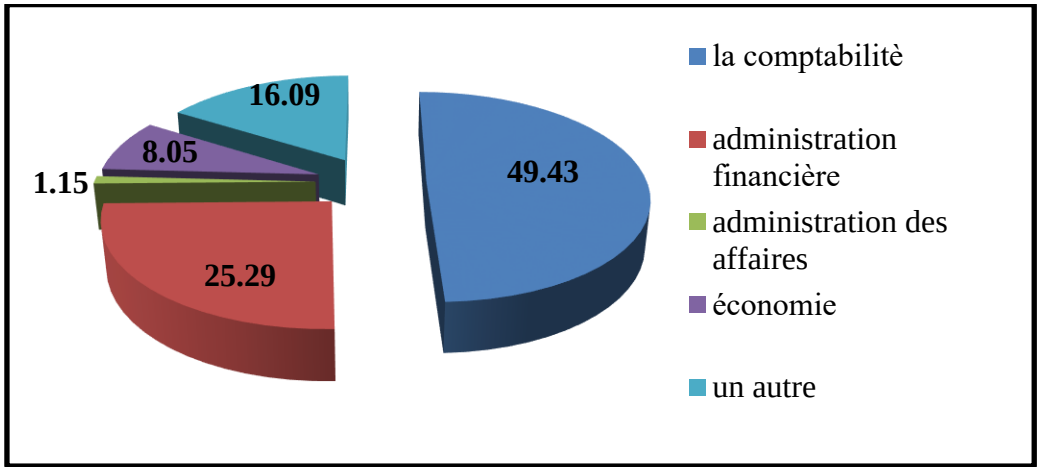

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

4.1. وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة :

جدول (2-5): وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	37	%42.5
إطار مالي	39	%44.8
مدقق خارجي	0	%0
مدقق داخلي	6	%6.9
أكاديمي	5	%5.7
المجموع	87	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول (2-5) أن أغلب العمال يشغلون منصب إطار مالي ومحاسب وقدرت نسبتهم ب44.8% و42.5% على التوالي والذين كان عددهم 39 و37 عامل، مع وجود فئة قليلة من المدققين الداخليين والأكاديميين الذين كان عددهم 6 و5 عمال على التوالي بنسبة 6.9% و5.7% على التوالي، مع انعدام وجود مدققين خارجيين. كما هو موضح في **الملحق رقم (07)**.

الشكل (2-5): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة

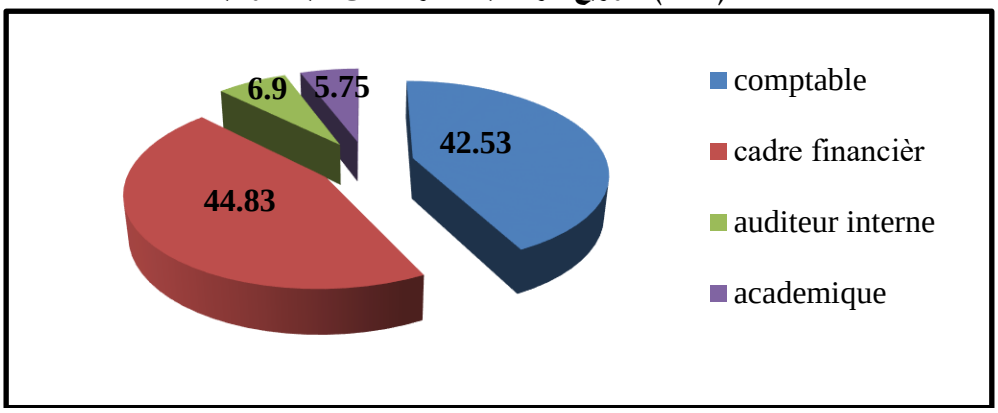

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

5.1. وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية :

جدول (2-6): وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	%9.2
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	24	%27.6
من 10 إلى أقل من 15 سنة	18	%20.7
أكثر من 15 سنة	37	%42.5
المجموع :	87	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول (2-6) أن أغلب العمال لديهم خبرة تفوق 15 سنة في العمل، حيث قدرت نسبتهم ب 42.53% وكان عددهم 37 عامل، تليها فئة العمال الذين لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة وكان عددهم 24 عامل بنسبة 27.6%، ثم فئة من لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة والذين كان عددهم 18 عامل بنسبة 20.7%، وأقل فئة كانت فئة العمال الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات والذين بلغ عددهم 8 عمال وقدرت نسبتهم ب 9.2% .

ومنه أغلب العمال لديهم خبرة تفوق 15 سنة في العمل، مما يمكننا من الحصول على معلومات أكثر دقة وموثوقية، هذا يعني أن هذه المؤسسات تحتفظ بالأشخاص الأكفاء لتستفيد من تجاربهم وخبرتهم. كما هو موضح في **الملحق رقم (08)**.

الشكل (2-6): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

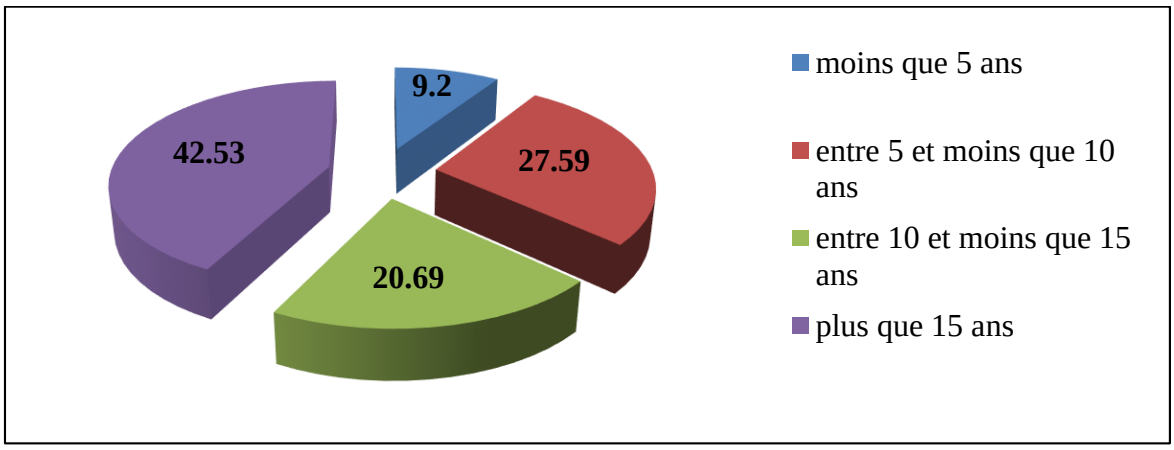

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بناءا على ما تم عرضه من الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة نستنتج أن هناك تباين في تخصصات العينة المستجوبة، إلا أن أكثرهم مختصين في المحاسبة والإدارة المالية لأنهم الأشخاص الذين يمارسون المحاسبة فعليا، وكان أغلبهم حاملين لشهادة الليسانس بحكم أن هذه الوظائف يشترط للولوج لها شهادة ليسانس فقط، هذا يعني أن لديهم ما يكفي من الخبرة لفهم عبارات الاستبيان والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية، ما يمنحنا ثقة في هذه الإجابات.

2. الاتساق الداخلي :

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة لا نكتفي بالاعتماد على صدق المحكمين فقط لأنه يقيس هذا الثبات بشكل سطحي ويعتمد على التقدير الذاتي للمحكمين، فلابد من استخدام صدق التناسق الداخلي كمقياس إضافي للتأكد من أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه.

1.2. التناسق الداخلي للبعد أو المحور:

هو اختبار مدى وجود تناسق بين مكونات الاستبيان، أي درجة الارتباط ما بين كل بعد والعبارات الخاصة به وكل محور والعبارات الخاصة به.

2.2. التناسق الداخلي للاستبيان ككل (الصدق البنائي):

هو أحد مقاييس أداة الدراسة يعبر عن مدى تحقيق الأهداف المراد الوصول لها عن طريق أداة الدراسة، وهو يقيس ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالاستبيان ككل.

3.2. الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات":

جدول (2-8): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.488**	0.000
02	0.571**	0.000
03	0.343**	0.001
04	0.666**	0.000
05	0.452**	0.000
06	0.594**	0.000
07	0.428**	0.000
08	0.549**	0.000
09	0.559**	0.000
** عند مستوى دلالة إحصائية 0.01		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-8) نلاحظ أن كل عبارات البعد الأول "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات" لديها علاقة ارتباط موجبة مع البعد الذي تنتمي إليه، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا. كما هو موضح في **الملحق رقم (12)**.

4.2. الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء":

جدول (2-9): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.559**	0.000
02	0.514**	0.000
03	0.603**	0.000
04	0.574**	0.000
05	0.523**	0.000
06	0.475**	0.000
07	0.486**	0.000
08	0.554**	0.000
09	0.643**	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول (2-9) أن كل عبارات البعد الثاني "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء" لديها علاقة ارتباط موجبة مع البعد الذي تنتمي إليه، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا. كما هو موضح في **الملحق رقم (13)**.

5.2. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: "جودة القوائم المالية"

جدول (2-10): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	0.472**	0.000
02	0.593**	0.000
03	0.615**	0.000
04	0.532**	0.000
05	0.559**	0.000
06	0.472**	0.000
07	0.357**	0.000
08	0.667**	0.000
09	0.473**	0.000
10	0.587**	0.000
11	0.662**	0.000
12	0.722**	0.000
13	0.566**	0.000
14	0.705**	0.000
15	0.575**	0.000
** عند مستوى دلالة إحصائية 0.01		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول (2-10) أن كل عبارات المحور الثاني "جودة القوائم المالية" لديها علاقة ارتباط موجبة مع المحور الذي تنتمي إليه، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا. كما هو موضح في **الملحق رقم (14)**.

6.2. الاتساق الداخلي لكل محور :

جدول (2-11): الاتساق الداخلي لكل محور

المحاور	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.939**	0.000
المحور الثاني	0.910**	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-11) نلاحظ أن كل عبارات محاور الاستبيان لديها علاقة ارتباط موجبة مع المحاور التي تنتمي إليها، كما أن جميع هذه العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، ومنه فهي متناسقة داخليا.

ومنه يمكن القول أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات الاستبيان ذات معنوية إحصائية بحكم أن القيمة الاحتمالية لها أقل من 0.05، حيث كانت تتراوح هذه المعاملات ما بين 0.343 و0.722 وهذا يدل على صدقها وارتباطها ببعضها البعض. كما هو موضح في **الملحق رقم (15)**.

3. مقياس ليكارت الخماسي :

اعتمدت هذه الدراسة على استبيان مصمم وفق سلم ليكارت الخماسي لإعطاء حرية للمستجوبين في تقديم إجابات أكثر دقة، فهو من المقاييس أكثر استخداما، وقد أعطيت درجة لكل إجابة (موافق بشدة- 5، موافق- 4، محايد- 3، غير موافق- 2، غير موافق بشدة- 1) حيث يقوم المستجوبين باختيار الإجابة الموافقة لآرائهم، بعد ذلك يتم حساب المدى وفق قانون (E=Xmax-X min) أعظم مشاهدة – أدنى مشاهدة (4=1-5) ثم نحسب طول الخلية كما يلي:

- طول الخلية 0.80 = 4/5

ثم يضاف الطول الفعلي لكل مجال إلى أقل قيمة في المقياس، (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، أي أن الخلية الأولى هي: 1 - 1.80 وتدل على أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة (1) والقيمة (1.80) ينتمي للخلية الأولى والمقابلة لدرجة موافقة (منخفضة جدا)، وهكذا حتى لحد طول جميع الخلايا (المجالات) كما هو موضح في الجدول الموالي:[1]

جدول (2- 12): مقياس ليكارت

طريقة حساب المجال	قيمة المتوسط الحسابي	مستوى درجة الاتجاه
1.80 = 0.80 + 1.00	[1.79 - 1.00]	منخفض جدا
2.60 = 0.80 + 1.80	[2.59 - 1.80]	منخفض
3.40 = 0.80 + 2.60	[3.39 - 2.60]	متوسط
4.20 = 0.80 + 3.40	[4.19 - 3.40]	مرتفع
5 = 0.80 + 4.20	[5.00 - 4.20]	مرتفع جدا

[1] صبرينة شراقة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 272، 273.

4. تحليل محاور الدراسة:

اشتمل الاستبيان في جزئه الثاني على مجموعة من العبارات تعبر عن متغيرات الدراسة، ولتحليل هذه العبارات استخدمنا أدوات الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة بغرض معرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة وتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة.

1.4. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الأول "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي":

1.1.4. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الأول "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات":

الجدول (2-13): حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الأول

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
	البعد الأول: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات						3.83	0.427	1	مرتفع
01	يتم تخفيض قيم أصول المؤسسة في ظروف عدم التأكد.	12	39	22	13	1	3.55	0.949	8	مرتفع
02	تعتمد المؤسسة على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصولها.	26	39	17	5	-	3.99	0.856	3	مرتفع
03	يتم تقييم مخزونات المؤسسة بتكلفتها أو بقيمة إنجازها الصافية أيهما أقل.	15	50	14	7	1	3.82	0.856	6	مرتفع
04	تستخدم المؤسسة اختبار تدني قيم أصولها سنويا للاعتراف بأي خسارة محتملة.	17	52	14	4	-	3.94	0.737	4	مرتفع
05	تقيم المؤسسة أصولها طويلة الأجل بالتكلفة.	15	55	10	6	1	3.89	0.813	5	مرتفع
06	يتم رفع قيم الالتزامات في ظروف عدم التأكد.	8	39	26	13	1	3.46	0.900	9	مرتفع
07	تعترف المؤسسة بالالتزامات بمجرد حدوثها.	18	57	10	2	-	4.05	0.645	2	مرتفع
08	تقيم المؤسسة التزاماتها بالتكلفة المهتلكة.	12	49	14	10	2	3.68	0.934	7	مرتفع
09	تشكل المؤسسة مخصصات المؤونات وللالتزامات المحتملة ويتم استرجاعها في حالة عدم تحققها.	21	56	6	3	1	4.07	0.744	1	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-13) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات البعد الأول "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات"، حيث قدر الانحراف المعياري العام

ب0.427 والمتوسط الحسابي العام ب 3.83، وذلك بهدف معرفة درجة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات في المؤسسات الجزائرية، وأظهرت النتائج إلى أن هذه الدرجة "مرتفعة" في مجموعها.

حيث احتلت العبارة رقم 09 المرتبة الأولى، بانحراف معياري 0.744 ومتوسط حسابي 4.07، والذي ينتمي للمجال (3.41-20.4) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تشكل المؤسسة مخصصات المؤونات وللالتزامات المحتملة ويتم استرجاعها في حالة عدم تحققها".

تليها العبارة رقم 07 في المرتبة الثانية، بانحراف معياري 0.645 ومتوسط حسابي 4.05، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تعترف المؤسسة بالالتزامات بمجرد حدوثها".

وقد احتلت العبارة رقم 02 المرتبة الثالثة، بانحراف معياري 0.856 ومتوسط حسابي 3.99، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تعتمد المؤسسة على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصولها".

في حين احتلت العبارة رقم 04 المرتبة الرابعة، بانحراف معياري 0.737 ومتوسط حسابي 3.94، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تستخدم المؤسسة اختبار تدني قيم أصولها سنويا للاعتراف بأي خسارة محتملة".

ثم تأتي العبارة رقم 05 في المرتبة الخامسة، بانحراف معياري 0.813 ومتوسط حسابي 3.89، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تقيم المؤسسة أصولها طويلة الأجل بالتكلفة".

بينما احتلت العبارة رقم 03 المرتبة السادسة، بانحراف معياري 0.856 ومتوسط حسابي3.82، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "يتم تقييم مخزونات المؤسسة بتكلفتها أو بقيمة إنجازها الصافية أيهما أقل".

واحتلت العبارة رقم 08 المرتبة السابعة، بانحراف معياري 0.934 ومتوسط حسابي 3.68، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تقيم المؤسسة التزاماتها بالتكلفة المهتلكة".

كما احتلت العبارة رقم 01 المرتبة الثامنة، بانحراف معياري 0.949 ومتوسط حسابي 3.55، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "يتم تخفيض قيم أصول المؤسسة في ظروف عدم التأكد".

في الأخير احتلت العبارة رقم 06 المرتبة التاسعة، بانحراف معياري 0.900 ومتوسط حسابي 3.46، والذي ينتمي للمجال (3.41–4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "يتم رفع قيم الالتزامات في ظروف عدم التأكد".

نلاحظ موافقة أغلب أفراد العينة على تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات، حيث أن كل عبارات البعد الأول كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة. كما هو موضح في **الملحق رقم (16)**.

2.1.4. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الثاني: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء"

الجدول (2– 14) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات البعد الثاني

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
	البعد الثاني: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء						3.82	0.453	2	مرتفع
01	تميل المؤسسة إلى تأخير الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق فعلا.	20	49	4	12	2	3.84	1.010	3	مرتفع
02	تعترف المؤسسة بالإيراد في حالة البيع بالتقسيط عند استلام المبلغ كاملا.	10	33	24	17	3	3.34	1.032	8	متوسط
03	تحرص المؤسسة على تقييم إيراداتها بأقل القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.	19	44	14	10	–	3.83	0.905	4	مرتفع
04	تستخدم المؤسسة طريقة الإنجاز التام في الاعتراف بالإيرادات.	16	44	21	5	1	3.79	0.851	5	مرتفع
05	تقوم المؤسسة بتشكيل مخصصات لخسائر القيمة.	19	56	11	1	–	4.07	0.625	1	مرتفع
06	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها كافة الأعباء بما فيها الأعباء المحتملة حتى لولم تتحقق فعلا.	24	46	12	5	–	4.02	0.807	2	مرتفع
07	تحرص مؤسستكم على تسجيل مصاريف التطوير كأعباء تشغيلية بدل من رسملتها كأصول.	13	42	28	3	1	3.72	0.802	6	مرتفع
08	تعترف المؤسسة بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها.	15	63	9	–	–	4.07	0.524	1	مرتفع
09	يفضل المحاسب إظهار أعلى القيم للأعباء في ظروف عدم التأكد.	14	43	21	9	–	3.71	0.861	7	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2- 14) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات البعد الثاني "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء"، حيث قدر الانحراف المعياري العام ب0.453 والمتوسط الحسابي العام ب 3.82، وذلك بهدف معرفة درجة تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء في المؤسسات الجزائرية، وأظهرت النتائج إلى أن هذه الدرجة "مرتفعة" في مجموعها.

حيث احتلت العبارتين 05 و08 المرتبة الأولى، بانحراف معياري 0.625 و0.524 على التوالي ومتوسط حسابي 4.07، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارتين "تقوم المؤسسة بتشكيل مخصصات لخسائر القيمة"، و"تعترف المؤسسة بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها".

تليها العبارة رقم 06 التي احتلت المرتبة الثانية، بانحراف معياري 0.807 ومتوسط حسابي4.02، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تتضمن القوائم المالية المفصح عنها كافة الأعباء بما فيها الأعباء المحتملة حتى لو لم تتحقق فعلا".

في حين أن العبارة رقم 01 قد احتلت المرتبة الثالثة، بانحراف معياري 1.010 ومتوسط حسابي 3.84، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تميل المؤسسة إلى تأخير الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق فعلا".

كما احتلت العبارة رقم 03 المرتبة الرابعة، بانحراف معياري 0.905 ومتوسط حسابي 3.83، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تحرص المؤسسة على تقييم إيراداتها بأقل القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد".

بينما كانت العبارة رقم 04 في المرتبة الخامسة، بانحراف معياري 0.851 ومتوسط حسابي 3.79، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تستخدم المؤسسة طريقة الإنجاز التام في الاعتراف بالإيرادات ".

ثم تأتي العبارة رقم 07 في المرتبة السادسة، بانحراف معياري 0.802 ومتوسط حسابي 3.72، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تحرص مؤسستكم على تسجيل مصاريف التطوير كأعباء تشغيلية بدل من رسملتها كأصول".

بينما جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة السابعة، بانحراف معياري 0.861 ومتوسط حسابي 3.71، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "يفضل المحاسب إظهار أعلى القيم للأعباء في ظروف عدم التأكد".

وفي الأخير احتلت العبارة رقم 02 المرتبة الثامنة، بانحراف معياري 1.032 ومتوسط حسابي 3.34، والذي ينتمي للمجال (2.61 إلى 3.40) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "محايد" أي أن درجة الموافقة كانت "متوسطة" على العبارة "تعترف المؤسسة بالإيراد في حالة البيع بالتقسيط عند استلام المبلغ كاملا".

نلاحظ موافقة أغلب أفراد العينة على تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء، حيث أن كل عبارات البعد الثاني كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة ماعدا عبارة واحدة كانت درجة الموافقة عليها متوسطة. كما هو موضح في **الملحق رقم (17)**.

2.4. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني "جودة القوائم المالية"

الجدول (2- 15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
	المحور الثاني: جودة القوائم المالية						4.09	0.407	/	مرتفع
01	تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها.	28	39	5	14	1	3.91	1.063	11	مرتفع
02	توفر القوائم المالية للمستخدمين معلومات بشأن تقييم الأصول والالتزامات في الوقت المناسب.	22	53	12	-	-	4.11	0.618	7	مرتفع
03	تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الأصول والالتزامات وتصحيحها.	27	53	6	1	-	4.22	0.618	5	مرتفع جدا
04	تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الإيرادات والأعباء وتصحيحها.	31	49	6	-	1	4.25	0.686	4	مرتفع جدا
05	يستخدم المحاسب تقديره الشخصي في اختيار السياسات المحاسبية التي تنتج عنها معلومات محاسبية ملائمة.	15	35	19	17	1	3.53	1.032	13	مرتفع
06	تبين المؤسسة لمستخدميها مصادر إيراداتها ومسببات نفقاتها.	14	46	18	8	1	3.74	0.882	12	مرتفع
07	توجد مستندات تثبت كل عملية قامت بها المؤسسة.	41	43	3	-	-	4.44	0.564	1	مرتفع جدا
08	لتتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تكون محايدة وخالية من أي أخطاء جوهرية.	31	49	6	1	-	4.26	0.637	3	مرتفع جدا

09	تحرص مؤسستكم على تقديم معلومات موثوقة وموضوعية بشأن أصولها والتزاماتها.	33	51	3	-	-	4.34	0.546	2	مرتفع جدا
10	تعكس القوائم المالية المبالغ الحقيقية لأعباء وإيرادات المؤسسة.	26	55	5	1	-	4.22	0.599	5	مرتفع جدا
11	تلتزم المؤسسة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها.	22	55	8	2	-	4.11	0.655	7	مرتفع
12	تحرص المؤسسة على تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أعباءها وإيراداتها.	20	51	13	2	1	4.00	0.762	9	مرتفع
13	تتفادى المؤسسة تغيير سياساتها المحاسبية حتى لا تنتج أي شكوك لدى المستخدمين حول عدالة القوائم المالية.	26	45	13	2	1	4.07	0.804	8	مرتفع
14	تطبيق مبدأ الثبات يمكن المؤسسة من مقارنة أدائها المالي مع مؤسسات من نفس قطاعها.	17	54	14	2	-	3.99	0.673	10	مرتفع
15	في حالة تغيير المؤسسة لأحد سياساتها المحاسبية لابد أن توضح سبب التغيير في الإيضاحات.	26	49	11	1	-	4.15	0.674	6	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2- 15) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات المحور الثاني "جودة القوائم المالية"، حيث قدر الانحراف المعياري العام ب 0.407 والمتوسط الحسابي العام ب 4.09، وذلك بهدف معرفة درجة اتسام القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الجزائرية بالجودة، وأظهرت النتائج إلى أن هذه الدرجة "مرتفعة" في مجموعها.

حيث كانت العبارة رقم 07 في المرتبة الأولى، بانحراف معياري 0.564 ومتوسط حسابي 4.44، والذي ينتمي للمجال (4.21-5) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "موافق بشدة" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة جدا" على العبارة "توجد مستندات تثبت كل عملية قامت بها المؤسسة".

تليها العبارة رقم 09 التي احتلت المرتبة الثانية، بانحراف معياري 0.546 ومتوسط حسابي 4.34، والذي ينتمي للمجال (4.21-5) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "موافق بشدة" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة جدا" على العبارة "تحرص مؤسستكم على تقديم معلومات موثوقة وموضوعية بشأن أصولها والتزاماتها".

في حين احتلت العبارة رقم 08 المرتبة الثالثة، بانحراف معياري 0.637 ومتوسط حسابي 4.26، والذي ينتمي للمجال (4.21-5) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق بشدة" أي أن درجة الموافقة كانت

"مرتفعة جدا" على العبارة "لتتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تكون محايدة وخالية من أي أخطاء جوهرية".

ثم العبارة رقم 04 التي احتلت المرتبة الرابعة، بانحراف معياري 0.686 ومتوسط حسابي 4.25، والذي ينتمي للمجال (4.21-5) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق بشدة" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة جدا" على العبارة "تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الإيرادات والأعباء وتصحيحها".

بينما احتلت العبارتين رقم 03 و10 المرتبة الخامسة، بانحراف معياري 0.618 و0.599 على التوالي و متوسط حسابي 4.22، والذي ينتمي للمجال (4.21-5) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق بشدة" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة جدا" على العبارتين "تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الأصول والالتزامات وتصحيحها"، و"تعكس القوائم المالية المبالغ الحقيقية لأعباء وإيرادات المؤسسة".

و احتلت العبارة رقم 15 المرتبة السادسة، بانحراف معياري 0.67 ومتوسط حسابي 4.15، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت"مرتفعة" على العبارة "في حالة تغيير المؤسسة لأحد سياساتها المحاسبية لابد أن توضح سبب التغيير في الإيضاحات".

بينما احتلت العبارتين رقم 11 و 02 المرتبة السابعة، بانحراف معياري 0.655 و 0.618 ومتوسط حسابي 4.11، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارتين "تلتزم المؤسسة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها" و"توفر القوائم المالية للمستخدمين معلومات بشأن تقييم الأصول والالتزامات في الوقت المناسب".

واحتلت العبارة رقم 13 المرتبة الثامنة، بانحراف معياري 0.804 ومتوسط حسابي 4.07، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار "موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تتفادى المؤسسة تغيير سياساتها المحاسبية حتى لا تنتج أي شكوك لدى المستخدمين حول عدالة القوائم المالية".

كما أن العبارة رقم 12 احتلت المرتبة التاسعة، بانحراف معياري 0.762 ومتوسط حسابي 4.00، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تحرص المؤسسة على تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أعباءها وإيراداتها".

في حين أن العبارة رقم 14 كانت في المرتبة العاشرة، بانحراف معياري 0.673 ومتوسط حسابي 3.99، والذي ينتمي للمجال (3.41-4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تطبيق مبدأ الثبات يمكن المؤسسة من مقارنة أدائها المالي مع مؤسسات من نفس قطاعها".

والعبارة رقم 01 قد احتلت المرتبة الحادية عشر، بانحراف معياري 1.063 ومتوسط حسابي 3.91، والذي ينتمي للمجال (3.41–4.20) من سلم ليكارت الخماسي، و التي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها".

كما أن العبارة رقم 06 قد احتلت المرتبة الثانية عشر، بانحراف معياري 0.882 ومتوسط حسابي 3.74، والذي ينتمي للمجال (3.41–4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "تبين المؤسسة لمستخدميها مصادر إيراداتها ومسببات نفقاتها".

في الأخير تحتل العبارة رقم 05 المرتبة الثالثة عشر، بانحراف معياري 1.033 ومتوسط حسابي 3.53، والذي ينتمي للمجال (3.41–4.20) من سلم ليكارت الخماسي، والتي تشير لخيار"موافق" أي أن درجة الموافقة كانت "مرتفعة" على العبارة "يستخدم المحاسب تقديره الشخصي في اختيار السياسات المحاسبية التي تنتج عنها معلومات محاسبية ملائمة".

نلاحظ موافقة أغلب أفراد العينة على أن القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية تتسم بالجودة، حيث أن أغلب عبارات المحور الثاني كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة جدا. كما هو موضح في **الملحق رقم (18)**.

المطلب الثاني: ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

إن الهدف الأساسي لاستقصاء آراء المحاسبين، المدققين، الإطارات المالية والأكاديميين هو اختبار صحة الفرضيات وتفسيرها، حيث سنتناول في هذا المطلب اختبار التوزيع الطبيعي Smirnov-Kolmogorov وسنحاول مناقشة وتفسير فرضيات الدراسة.

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل تحديد نوع التحليل الإحصائي الممكن استخدامه في الدراسة لابد من التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بالاعتماد على الاختبار الإحصائي Smirnov-Kolmogorov .

و قد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

- **H0** "البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي".
- **H1** "البيانات تتبع التوزيع الطبيعي".

جدول (2– 16): نتائج اختبار Smirnov-Kolmogorov

المحاور	Statistic	مستوى الدلالة (sig)	نتيجة الاختبار
المحور الأول	0.143	0.198	التوزيع الطبيعي
المحور الثاني	0.162	0.079	التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار الإحصائي (التوزيع الطبيعي) Smirnov-Kolmogorov أكبر من 0.05، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تتوزع طبيعيا، ومنه يتم قبول الفرضية H1 "البيانات تتبع التوزيع الطبيعي"، وأن الاختبار الإحصائي المناسب هو تحليل التباين الأحادي ANOVA. كما هو موضح في **الملحق رقم (20)**.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد القيام بتحليل آراء أفراد عينة الدراسة وإظهار الاتجاه العام لكل عبارة من عبارات الاستبيان، سنقوم باختبار صحة الفرضيات الموضوعة بناءا على المعلومات التي تم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

1.2. قاعدة القرار:

تضمنت قاعدة القرار رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%، أي أن مستوى الثقة هو 95%، إضافة إلى أن الدلالة الإحصائية T والإحصائية F هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، عندئذ يتم قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأن "للتحفظ المحاسبي أثر معنوي قوي ذو دلالة إحصائية على جودة القوائم المالية".

2.2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

من أجل تحديد العلاقة بين "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات وجودة القوائم المالية" تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، والذي تظهر معادلته من الشكل: $Y=ax+b$.

وقد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

- **H0** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية".
- **H1** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية".

جدول (2-17) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار			
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
75.366	0.000	0.686	0.470	الثابت	1.589	5.481	0.000
				البعد الأول	0.654	8.681	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من نتائج تحليل الانحدار لأثر "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية" الموضحة في الجدول (2-17) نلاحظ أن قيمة F بلغت 75.366، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000، وهي أقل من 5% مما يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على جودة القوائم المالية.

كما يبين الجدول (2-17) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.686 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.470، وهذا يدل على أن المتغير المستقل يفسر ما يعادل نسبته 47% من التباين الحاصل في المتغير التابع وأن 53% من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات البعد الأول لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات 0.654 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5%، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية". كما هو موضح في **الملحق رقم (21)**.

ويمكن تلخيص هذا الأثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

Y=0654x + 1.589

3.2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

و قد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

- **H0** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية".
- **H1** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية".

جدول (2-18): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار			
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
				الثابت	1.913	6.584	0.000

0.000	7.540	0.569	**البعد الثاني**	0.401	0.633	0.000	56.845

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من نتائج تحليل الانحدار لأثر "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية" نلاحظ أن قيمة F بلغت 56.845، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000 وهي أقل من 5%، مم يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على جودة القوائم المالية.

كما نلاحظ من الجدول (2-18) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.633 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.401، وهذا يدل على أن المتغير المستقل X يفسر ما يعادل نسبته 40.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع Y وأن 59.9% من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات البعد الثاني لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء 0.569 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5%، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية". كما هو موضح في **الملحق رقم (22)**.

وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل:

$$Y=0.569x + 1.913$$

4.2. اختبار الفرضية الرئيسية :

و قد تم الاعتماد على نوعين من الفرضيات هما:

- **H0** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية".
- **H1** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية".

جدول (2- 19) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار			
F	مستوى الدلالة	R	R2		B	T	مستوى الدلالة
87.064	0.000	0.711	0.506	الثابت	1.370	4.673	0.000
				المحور الأول	0.711	9.331	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من نتائج تحليل الانحدار لأثر "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية" نلاحظ أن قيمة F بلغت 87.064، وأن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار التباين ANOVA بلغت 0.000 وهي أقل من 5%، مم يعني أن معامل التحليل لنموذج الدراسة يختلف بشكل جوهري عن 0، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على جودة القوائم المالية.

كما نلاحظ من الجدول (2-19) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.711 ومستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من 5%، كما بلغت القيمة التفسيرية للنموذج 0.506، وهذا يدل على أن المتغير المستقل X يفسر ما يعادل نسبته 50.6% من التباين الحاصل في المتغير التابع وأن 49.4 % من التباين الغير مفسر يعود لعوامل أخرى.

كما يبين الجدول أن عبارات المحور الأول لها تأثير معنوي وإحصائي على المتغير التابع، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي 0.711 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 5%، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية". كما هو موضح في **الملحق رقم (23)**.

وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل:

$$Y=0.711x + 1.370$$

خلاصة الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية حول أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل على جودة القوائم المالية كمتغير تابع، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية على 11 مؤسسة اقتصادية بولاية سكيكدة، وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، كما قمنا بتحليل بياناته باستخدام برنامج Spss، وبالاعتماد على جملة من أساليب المعالجة الإحصائية قمنا أولا بتحديد خصائص عينة الدراسة لمعرفة الفئة المستهدفة لهذه الدراسة، بعدها أثبتنا أن أداة الدراسة صادقة وثابتة وأن كل عبارة تقيس ما وضعت لقياسه وأن كل مكونات الاستبيان مترابطة فيما بينها، كما تم تحليل آراء عينة الدراسة ومعرفة اتجاهاتهم وفي الأخير قمنا باختبار فرضيات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة نبينها فيما يلي:

- وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات وجودة القوائم المالية؛
- وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء و جودة القوائم المالية؛
- وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي و جودة القوائم المالية؛
- موافقة أغلب أفراد العينة على تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- وجود مستوى مرتفع لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة مما يزيد من جودة قوائمها المالية.

الخاتمة:

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تناول موضوع أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية، سعيا منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في "ما هو أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية ؟" والأسئلة الفرعية المنبثقة منها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتطبيقي، ونتيجة للدراسة الميدانية التي أجريناها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية سكيكدة يمكننا سرد مجموعة من النتائج المتوصل إليها وهي كما يلي:

1. نتائج الدراسة:

من خلال ما تمت دراسته سابقا خلصت هذه الدراسة بجملة من النتائج نذكر أهمها:

1.1. نتائج الجانب النظري:

من خلال دراسة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

– يعتبر التحفظ المحاسبي رد فعل حذر لحالات عدم التأكد، لمحاولة ضمان أن كل المخاطر المتوقعة تم أخذها بالاعتبار بشكل كاف.

– سياسات التحفظ المحاسبي تستخدم كآلية للحد من عدم تماثل المعلومات لتحقيق التوازن بين المساهمين والمسيرين.

– المعلومات المتحفظة تعتبر هامش أمان بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

– رغم تعدد تصنيفات التحفظ المحاسبي إلا أن هناك نوعان هما الأكثر تداولا لدى المحاسبين والباحثين ألا هما التحفظ المشروط والتحفظ الغير مشروط.

2.1. نتائج الجانب التطبيقي :

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توصلنا إلى ما يلي:

– انطلاقا من تحليل النتائج الإحصائية لآراء عينة الدراسة تبين أن هناك موافقة من قبل الأغلبية بأن هناك مستوى مرتفع لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي ما ساهم في إضفاء الجودة للقوائم المالية لهذه المؤسسات.

– تأييد أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن سياسات التحفظ المحاسبي لها أثر مرتفع في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية.

– تأييد أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن سياسات التحفظ المحاسبي لها أثر مرتفع في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية.

إثبات الفرضية الرئيسية: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية".

لقد اتضح من خلال التحليل الإحصائي أنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية القائلة بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية".

إثبات الفرضية الفرعية الأولى: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية".

تبين من خلال التحليل الإحصائي أنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية القائلة بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة القوائم المالية".

إثبات الفرضية الفرعية الثانية: "تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية".

من خلال التحليل الإحصائي نجد بأنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية"، ورفض الفرضية العدمية القائلة بأنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء على جودة القوائم المالية".

2. مقترحات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا الخروج بالمقترحات التالية:

– ضرورة الاستمرار في تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية بمستوى معقول؛

– ضرورة إعداد و نشر قوائم مالية توفر معلومات موثوقة لمتخذي القرار؛

– توعية المؤسسات الاقتصادية بالآثار الجيدة المترتبة عن المستوى المرتفع لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛

– ينبغي على المؤسسات الاقتصادية والمحاسبين نشر إيجابيات التحفظ المحاسبي وذلك باعتباره خاصية تساهم في تدعيم مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3. آفاق الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- دور التحفظ المحاسبي في التقليل من إدارة الأرباح ؛
- دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل سياسات التحفظ المحاسبي؛
- دور التحفظ المحاسبي في الحد من عدم تماثل المعلومات؛
- دراسة العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي؛

قائمة المراجع :

قائمة المراجع:

1. مراجع باللغة العربية:

1.1. الكتب:

- كمال دريد آل شبيب، "**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2009.
- كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، "**المحاسبة الإدارية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2002.

2.1. الأطروحات:

- أيمن تريرات، "**قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.
- أحلام عكسة، "**أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
- إسماعيل قزال، "**دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.
- حنان فنور، "**أثر المحاسبة عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.
- صبرينة شراقة، "**أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.

3.1. المجلات:

- أيمن تريرات، عمار شلابي، "**أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.

- أيمن تريرات، بلال كيموش، "**العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2020.
- أيمن تريرات وآخرون، "**التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2021.
- إسماعيل قزال، محمد زرقون، "**دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الأعمال الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.
- إسماعيل قزال وآخرون، "**دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.
- خلف الله بن يوسف، عياش زبير، "**قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2021.
- رحمة غزالي، "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية**"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 3، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019.
- صبرينة شراقة، "**التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد 1، جامعة الشهيد حملة لخضر (الوادي)، الجزائر، 2018.
- عبد العالي مصطفى أبو الفضل، "**أثر تطبيق مبادئ حوكمة بازل على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية**"، مجلة دار المنظومة، المجلد 19، العدد 3، جامعة عين الشمس، 2015.
- عدي صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، "**قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية**"، مجلة دورية نصف سنوية، المجلد 7، العدد 14، جامعة البصرة، 2013.
- علي سايح جبور، "**التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2022.
- كوكب هبيثة، زكرياء دمدوم، "**مقاربة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، جامعة الشهيد حملة لخضر(الوادي)، الجزائر، 2022.

4.1. المطبوعات:

- رضوان دوداح، "**محاضرات في مقياس النظرية المحاسبية والجبائية**"، محاضرات موجهة لطلبة الليسانس والماستر، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

- وديع الفريد بطرس، "**قياس أثر المحاسبة عن إستراتيجية التحوط على جودة القوائم المالية**"، جامعة عين الشمس، مصر، 2015.

2. مراجع باللغة الأجنبية :

- Bilal kimouche, "**Accounting Conservatism: evidence from the Algerian companies"**, journal of economics and applied statistics, volume 17, number 3, University of Skikda , Algeria, 2020.
- Financial Accounting Standards Board FASB (1980),"**Statement of Financial accounting consepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information**."
- Ross L watts, "**conservatism in accounting part 2: evidence and research opportunities**", work paper.
- Sebrina nurzi, salma taqwa, **"analysis of accounting conservatism on accounting policy post implementation of international Financial reporting standard** ", advances in economics business and management research, volume 97, universitas negeri pang, indonessia, 2019.

الملاحق:

الملحق رقم (1): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، نهديكم أطيب التحيات أما بعد:

يشرفنا أن نتقدم لكم بطلبنا هذا والمتمثل في ملء هذا الاستبيان المعد لجمع بيانات حول موضوع دراستنا تحت عنوان: "**أثر تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية**"، والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق.

نرجو من سيادتكم الإجابة على جميع أسئلة هذا الاستبيان بكل صدق وأمانة، وتزويدنا بمعلومات كافية وموثوقة تساهم في إثراء موضوع الدراسة، كما نحيطكم علما أن كل ما سوف تدلون به من آراء ووجهات نظر سوف تعامل بسرية تامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

من إعداد الطالبتين:
- بلهي ريان
- طلبة إيناس

تحت إشراف الأستاذ:
د. تريرات أيمن

الجزء الأول: البيانات الشخصية

ضع علامة (×) أمام القوس المناسب.

1. **الجنس:** ذكر ( ) أنثى ( )
2. **المؤهل العلمي:** ثانوي ( ) تكوين مهني ( ) ليسانس ( ) ماستر ( ) دراسات عليا ( )
3. **التخصص العلمي:** محاسبة ( ) إدارة مالية ( ) إدارة أعمال ( ) اقتصاد ( ) تخصص آخر ( )
4. **الوظيفة:** محاسب ( ) إطار مالي ( ) مدقق خارجي ( ) مدقق داخلي ( ) أكاديمي ( )
5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى أقل من 10 سنوات ( ) من 10 إلى أقل من 15 سنة ( ) من 15 سنة فما فوق ( )

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي

الرجاء توضيح وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة وذلك بوضع علامة (×) أمام الإجابة المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات						
01	يتم تخفيض قيم أصول المؤسسة في ظروف عدم التأكد.					

02	تعتمد المؤسسة على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم أصولها.					
03	يتم تقييم مخزونات المؤسسة بتكلفتها أو بقيمة إنجازها الصافية أيهما أقل.					
04	تستخدم المؤسسة اختبار تدني قيم أصولها سنويا للاعتراف بأي خسارة محتملة.					
05	تقيم المؤسسة أصولها طويلة الأجل بالتكلفة.					
06	يتم رفع قيم الالتزامات في ظروف عدم التأكد.					
07	تعترف المؤسسة بالالتزامات بمجرد حدوثها.					
08	تقيم المؤسسة التزاماتها بالتكلفة المهتلكة.					
09	تشكل المؤسسة مخصصات المؤونات وللالتزامات المحتملة ويتم استرجاعها في حالة عدم تحققها.					
البعد الثاني: تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والأعباء						
01	تميل المؤسسة إلى تأخير الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق فعلا.					
02	تعترف المؤسسة بالإيراد في حالة البيع بالتقسيط عند استلام المبلغ كاملا.					
03	تحرص المؤسسة على تقييم إيراداتها بأقل القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد.					
04	تستخدم المؤسسة طريقة الإنجاز التام في الاعتراف بالإيرادات.					
05	تقوم المؤسسة بتشكيل مخصصات لخسائر القيمة.					
06	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها كافة الأعباء بما فيها الأعباء المحتملة حتى لو لم تتحقق فعلا.					
07	تحرص مؤسستكم على تسجيل مصاريف التطوير كأعباء تشغيلية بدل من رسملتها كأصول.					
08	تعترف المؤسسة بعبء الكوارث بمجرد التصريح عنها.					
09	يفضل المحاسب إظهار أعلى القيم للأعباء في ظروف عدم التأكد.					

المحور الثاني: جودة القوائم المالية

الرجاء توضيح وجهة نظرك الشخصية نحو كل عبارة وذلك بوضع علامة (×) أمام الإجابة المتوافقة مع رأيك:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها.					
02	توفر القوائم المالية للمستخدمين معلومات بشأن تقييم الأصول والالتزامات في الوقت المناسب.					
03	تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الأصول والالتزامات وتصحيحها.					
04	تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات المستقبلية بشأن تقييم الإيرادات والأعباء وتصحيحها.					
05	يستخدم المحاسب تقديره الشخصي في اختيار السياسات المحاسبية التي تنتج عنها معلومات محاسبية ملائمة.					
06	تبين المؤسسة لمستخدميها مصادر إيراداتها ومسببات نفقاتها.					
07	توجد مستندات تثبث كل عملية قامت بها المؤسسة.					
08	لتتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقة يجب أن تكون محايدة وخالية من أي أخطاء جوهرية.					
09	تحرص مؤسستكم على تقديم معلومات موثوقة وموضوعية بشأن أصولها والتزاماتها.					
10	تعكس القوائم المالية المبالغ الحقيقية لأعباء وإيرادات المؤسسة.					
11	تلتزم المؤسسة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها.					
12	تحرص المؤسسة على تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقييم أعباءها وإيراداتها.					
13	تتفادى المؤسسة تغيير سياساتها المحاسبية حتى لا تنتج أي شكوك لدى المستخدمين حول عدالة القوائم المالية.					

14	تطبيق مبدأ الثبات يمكن المؤسسة من مقارنة أدائها المالي مع مؤسسات من نفس قطاعها.					
15	في حالة تغيير المؤسسة لأحد سياساتها المحاسبية لابد أن توضح سبب التغيير في الإيضاحات.					

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة
01	د. بلال كيموش	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
02	د. عمار شلابي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
03	د. عبد النور مزياني	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملحق رقم (3): قائمة المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان فيها

الرقم	المؤسسة	عدد الاستمارات الموزعة
01	البريد المركزي للجزائر	11
02	المؤسسة المينائية	18
03	المركز الجهوي للضرائب	4
04	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	4
05	مجمع سوناطراك gl1k	10
06	الديوان الوطني للبقول والحبوب الجافة	3
07	مجمع أغروديف للسميد	1
08	سونالغاز	10
09	حجار السود	10
10	المديرية الجهوية للمنطقة الصناعية Drik	9
11	الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء	3
12	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	11

الملحق رقم (4): وصف عينة الدراسة من حيث الجنس

	Fréquence	Pourcentage
homme	44	50,6
femme	43	49,4
Total	87	100,0

الملحق رقم (5): وصف عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

	Fréquence	Pourcentage
secondaire	3	3,4
institut de formation	14	16,1
licence	43	49,4
master	22	25,3
Diplomes superieurs	5	5,7

Total	87	100,0

الملحق رقم (6): وصف عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

	Fréquence	Pourcentage
la comptabilité	43	49,4
administration financière	22	25,3
administration des affaires	1	1,1
économie	7	8,0
un autre	14	16,1
Total	87	100,0

الملحق رقم (7): وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage
comptable	37	42,5
cadre financièr	39	44,8
auditeur interne	6	6,9
académique	5	5,7
Total	87	100,0

الملحق رقم (8): وصف عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage
moins que 5 ans	8	9,2
entre 5 et moins que 10 ans	24	27,6
entre 10 et moins que 15 ans	18	20,7
plus que 15 ans	37	42,5
Total	87	100,0

الملحق رقم (9) : معامل ألفا كرومباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,811	18

الملحق رقم (10) : معامل ألفا كرومباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,837	15

الملحق رقم (11) : معامل ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	33

الملحق رقم (12): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الأول

	X1	a1	a2	a3	a4	a5	a6	a7	a8	a9
Corrélation de Pearson	1	,488**	,571**	,343**	,666**	,452**	,594**	,428**	,549**	,559**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000

N	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87
N	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (13): الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني

	X2	b1	b2	b3	b4	b5	b6	b7	b8	b9
Corrélation de Pearson	1	,559**	,514**	,603**	,574**	,523**	,475**	,486**	,554**	,643**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (14): الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

	Y	c1	c2	c3	c4	c5	c6	c7	c8	c9
Corrélation de Pearson	1	,472**	,593**	,615**	,532**	,559**	,427**	,357**	,667**	,473**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000
N	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87

	c10	c11	c12	c13	c14	c15
Corrélation de Pearson	,587**	,662**	,722**	,566**	,705**	,575**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (15): الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ككل

		X	Y	Total
X	Corrélation de Pearson	1	,711**	,939**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	87	87	87
Y	Corrélation de Pearson	,711**	1	,910**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	87	87	87
total	Corrélation de Pearson	,939**	,910**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	87	87	87

الملحق رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتكرارات البعد الأول

	X1	a1	a2	a3	a4	a5	a6	a7	a8	a9
Valide	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	3,8263	3,55	3,99	3,82	3,94	3,89	3,46	4,05	3,68	4,07
Ecart type	,42688	,949	,856	,856	,737	,813	,900	,645	,934	,744

	Fréquence								
	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9
totalement pas d'accord	1	-	1	-	1	1	-	2	1
pas d'accord	13	5	7	4	6	13	2	10	3
neutre	22	17	14	14	10	26	10	14	6
d'accord	39	39	50	52	55	39	57	49	56
totalement d'accord	12	26	15	17	15	8	18	12	21
Total	87	87	87	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتكرارات البعد الثاني

	X2	b1	b2	b3	b4	b5	b6	b7	b8	b9
Valide	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	3,8225	3,84	3,34	3,83	3,79	4,07	4,02	3,72	4,07	3,71
Ecart type	,45259	1,010	1,032	,905	,851	,625	,807	,802	,524	,861

	Fréquence								
	B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9
totalement pas d'accord	2	3	-	1	-	-	1	-	-
pas d'accord	12	17	10	5	1	5	3	-	9
neutre	4	24	14	21	11	12	28	9	21
d'accord	49	33	44	44	56	46	42	63	43
totalement d'accord	20	10	19	16	19	24	13	15	14
Total	87	87	87	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتكرارات المحور الثاني

	Y	c1	c2	c3	c4	c5	c6	c7	c8	c9
Valide	87	87	87	87	87	87	87	87	87	87
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,0897	3,91	4,11	4,22	4,25	3,53	3,74	4,44	4,26	4,34
Ecart type	,40702	1,063	,618	,618	,686	1,032	,882	,564	,637	,546

	c10	c11	c12	c13	c14	c15
Valide	87	87	87	87	87	87
Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,22	4,11	4,00	4,07	3,99	4,15
Ecart type	,599	,655	,762	,804	,673	,674

	Fréquence								
	C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9
totalement pas d'accord	1	-	-	1	1	1	-	-	-
pas d'accord	14	-	1	-	17	8	-	1	-
neutre	5	12	6	6	19	18	3	6	3
d'accord	39	53	53	49	35	46	43	49	51
totalement d'accord	28	22	27	31	15	14	41	31	33
Total	87	87	87	87	87	87	87	87	87

	Fréquence					
	C10	C11	C12	C13	C14	C15
totalement pas d'accord	-	-	1	1	-	-
pas d'accord	1	2	2	2	2	1
neutre	5	8	13	13	14	11
d'accord	55	55	51	45	54	49
totalement d'accord	26	22	20	26	17	26
Total	87	87	87	87	87	87

الملحق رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

Statistiques

	total	x1	x2	X	Y
Moyenne	3,9450	3,8263	3,8225	3,8244	4,0897
Ecart type	,37680	,42688	,45259	,40709	,40702

الملحق رقم (20): اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		X	Y
N		87	87
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8244	4,0897
	Ecart type	,40709	,40702
Différences les plus extrêmes	Absolue	,143	,162
	Positif	,143	,162
	Négatif	-,065	-,094
Statistiques de test		,143	,162
Sig. Asymptotique (bilatérale)		**,198**	**,079**

الملحق رقم (21): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Modèle	R	R-deux	F	Sig
1	,686[a]	,470	75,366	,000[b]

	B	t	sig
(Constante)	1,589	5,481	,000
x1	,654	8,681	,000

الملحق رقم (22): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Modèle	R	R-deux	F	Sig.
1	,633[a]	,401	56,845	,000[b]

	B	t	sig
(Constante)	1,913	6,584	,000
x2	,569	7,540	,000

الملحق رقم (23): اختبار الفرضية الرئيسية

Modèle	R	R-deux	F	Sig.
1	,711[a]	,506	87,064	,000[b]

	B	t	sig
(Constante)	1,370	4,673	,000
X	,711	9,331	,000